وزارة التعليـم العالي والبحـث العلمـي
جامعـة مولـود معمـري– تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مبادرة 5 + 5 وتأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :"دراسات متوسطية "

من إعداد الطالبة :
عكريش عيسى

تحت إشراف الأستاذ:
جوابي مراد

السنة الجامعية:2017/2016

خطة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول: **مبادرة 5+5: إطار نظري ومفاهيمي.**

مقدمة الفصل

المبحث الأول: إطار نظري لمفهوم التعاون.

المطلب الأول : مفهوم شامل لمصطلح التعاون.

المطلب الثاني: أهم المصطلحات المرتبطة بمفهوم التعاون.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لمصطلح التعاون.

المبحث الثاني : الأمن في إطار متطورات العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور التقليدي إلى المعاصر.

المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة لمصطلح الأمن.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: **الاستراتجيات الأمنية والاقتصادية لمبادرة 5+5.**

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: سياسات الأمنية لمبادرة 5+5 في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم مبادرة 5+5 وأهم خلفياتها التاريخية والإستراتجية.

المطلب الثاني : أثر المخاطر الأمنية على مبادرة 5+5.

المطلب الثالث : بوادر 5+5 لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الثاني: آليات و أسس مبادرة 5+5 في تحقيق التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي.

المطلب الأول: مستويات التعاون الاقتصادي الأورو مغاربي.

المطلب الثاني : السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة المغاربية.

خاتمة الفصل.

الفصل الثالث: تحديات ومعوقات مبادرة 5+5 في تحقيق التكامل الأورومغاربي.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول : معوقات التكامل المغاربي.

المطلب الأول: المعوقات السياسية.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية.

المبحث الأول: تحديات سياسيات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: مقارنة تفاوت الدول الأوربية بالإتحاد المغاربي في مجال العلاقات الاقتصادية والأمنية والإجتماعية.

المطلب الثاني: تقييم مبادرة 5+5.

خاتمة الفصل.

خـاتمــة.

إهـداء

إلى من قال الله عزوجل فيهما

"ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا "

إلى:

من ربتني صغيرا وسقتني حنانا وكستني دفئا وعطفا ومودة وسهرت الليالي للأجلي.

"أمي " العزيزة أطال الله تعالى في عمرها.

ثم الذي هو رمز ومنبع الجود و الكرم والأخلاق.

"أبي" الحنون" أطال الله تعالى في عمره

وإلى إخواتي وكل أفراد عائلتي من الجد إلى الأحفاد وإلى كل أصدقاء الدرب وزملاء الدراسة المخلصين و الأوفياء دون استثناء

كلمة شكر

الحمد الله والشكر له لتوفيقي في إنجاز هذا العمل الشكر الخالص

للأستاذ: جوابي موراد لتقبله لي مهمة الإشراف على عملي.

وتقديمه لتوجيهات والنصائح السديدة طيلة هذا العمل .

والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

لجامعة مولود معمري – تيزي وزو

وخاصة الأساتذة المناقشين لهذه المذكرة كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى

كل عمال المكتبة الجامعية لمولود معمري الذين زودوني بما أحتاجه من

الكتب والمراجع

حفظها الله وجازاها كل خير.

عكريش عيسى

المقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة حدث هناك تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية على مستوى العلاقات الدولية خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي السوفياتي وانفراد المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بأحادية قطبية وظهور ما يعرف بالعولمة.

فقد غيرت هذه الأحداث من الرسم القديم لخريطة توزيع القوى العالمية و من المناطق الأشد تأثيرا بهذه الأوضاع نجد منطقة البحر المتوسط نظرا لتمركز المنطقة عالميا حيث تعتبر كنقطة التقاء القارات الثلاث آسيا، إفريقيا و أوربا. ولامتلاكها عدة ممرات ومعابر تجعلها تطل على أرجاء العالم كله هذا من الجانب الجغرافي.

أما من الناحية الإقتصادية فتمتلك المنطقة لموارد طبيعية مثل الطاقة، الحديد، الفوسفات وكذا الثروات الزراعية.

أما من الناحية الحضارية فتعتبر المنطقة كمهد الديانات الثلاث اليهودية، المسحية، الإسلام.

فأهمية المنطقة جعلتها أمام تحديات أمنية اقتصادية مفادها التفاوت في درجة التطور بين الطرفين الأوربي و المغاربي.

ومن التحديات الأمنية نذكر الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة إضافة إلى التناقضات الفكرية والثقافية ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات دعى كل من طرفي ضفتي المتوسط إلى ضرورة التعاون والتكامل وكذا الاعتماد المتبادل.

وأمام هذه التحديات والأوضاع أدركت الدول الأوربية المتوسطية انه بوسعها ملأ الفراغ الذي تركه غياب الإتحاد السوفياتي وكذا تأكيد كيانها المستقل الذي خسرته بعد

الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال حلف سياسي اقتصادي لها مع دول حوض المتوسط الجنوبي لذا تبلور حوار بين الدول الأوربية المتوسطية ودول الساحل الجنوبي لغرب المتوسط

وشرعت الدول الأوربية في تغير من صياغة شكل جديد للعلاقات الدولية وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يسند جانب منه إلى التصورات التي طرحتها دول أوروبا الغربية إزاء المناطق التي لها مصالح أساسية فيها لا سيم دول جنوب غرب المتوسط ولهذا سعى الاتحاد الأوربي إلى عملية واسعة لإعادة تقييم سياساتها الخارجية مع دول الجوار التي تطل غرب المتوسط.

وذلك خوفا من تنامي النزعات العرقية داخل المنطقة وكذا تضارب مصالح الدول الكبرى أمثال: الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت على مواصلة إلزامتها الأمنية في حوض المتوسط. وكذا الوقوف أمام كل ما بشأنه أن يؤدي إلى المساس بمصالحها الأمنية والإستراتجية في هذا السباق وأمام الأوضاع الراهنة دفع إلى ظهور ما يعرف بمبادرة 5+5 التي دعت فيه دول الأطراف إلى بناء شراكة أورو مغاربية التي تهدف إلى جعل المنطقة أكثر استقرار وأمنا و إزدهارا يسود فيها التعايش والتبادل الثقافي والحضاري.

الفصل الأول

مبادرة 5+5 إطار نظري ومفاهيمي

مقدمة الفصل الأول:

تحتل منطقة الأورو مغاربية لموقع استراتيجي هام فهي تعتبر كنقطة التقاء القارات الثلاث أوربا– آسيا، إفريقيا كما تمثل مركز التقارب فيما بينها.

لهذا تميزت المنطقة بجو ساد فيه نوع من العلاقات التي عرفت بالشراكة الأور مغاربية ويظهر ذلك في التعاون الذي تجسد في اتفاقيات ومبادرات بين أطراف وأعضاء المنطقة وذلك من أجل جعل المنطقة أكثر استقرار وسلاما وكذا السعي نحو التقدم والازدهار.

المبحث الأول : إطار نظري لمفهوم التعاون:

لقد ترجم هذا التعاون في مجموعة من المبادرات والاتفاقيات والتي من خلالها سعي أعضاء المنطقة إلى البحث في السبل والأسس التي تساهم في تقوية هذه الشراكة وذلك من خلال إيجاد الحلول للمشاكل والأزمات التي يعاني منها خاصة الطرف المغاربي والذي بدوره قد يلحق الخطر إلى الطرف الأوربي. وبالتالي سيساهم في عرقلة نجاح الشراكة الاور مغاربية. وهكذا سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الأمن وأهم المصطلحات المرتبطة به وكذا معرفة النظريات المفسرة لهذا المفهوم و التي سنراها في المطالب التالية :

المطلب الأول :مفهوم شامل لمصطلح التعاون:

يتجلى اليوم وجود أولويات وتحولات نوعية قائمة على التعاون والتي تفرض نفسها في العلاقات الدولية وبالأخص ضفتي جنوب غرب المتوسط إن العلاقات الأورمغاربية تخضع حاليا لتأثير الأمني المبني حول المخاطر الثلاثة الإرهاب، الجريمة المنظمة – الهجرة.

ومن أجل الحد من تفاقم هذه المخاطر هناك حل واحد يفرض نفسه وهو يقتضي تغيير التحليل رأسا على عقب من أجل تطور العلاقات الأور مغاربية وكذا تحقيق شراكة منحورة حول التنمية الاقتصادية والديمقراطية بكل أبعادها وتحقيق الاندماج المغاربي.

أولا: مفهوم التعاون:

التعاون هو كل ما يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال معين أو عدة مجالات، تهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية معينة ومحددة على أساس المعاملة بالمثل، على أن تحتفظ الوحدات المعنية بخصائصها المتميزة دون أن ينشأ عن هذا التعاون مؤسسات جديدة لم تكن موجودة قبل بداية التعاون ولا تتنازل الدولة المنخرطة في هذا التعاون عن أي جزء من سيادتها.

وأبرز ما يميز علاقات التعاون أنها علاقات تعاقدية تقوم عموما على أساس منافع مشتركة متناسقة كجميع أطراف التعاون وإذا أردنا أن نأخذ بتعريف إجرائي يجعلنا نفرق بين التعاون والتعامل[1].

وقد عرفه الباحث لايت "Light": هو محاولة تكيف سياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوى مباشر الهدف منه هو القيام بإتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع أو انتشار نشاطها.

فمن خلال هذا التعريف، أصبح الفرق واضحا بين التعاون وبين التكامل من خلال عدم وجود التأثير البنيوي أي عدم إنشاء مؤسسات جديدة و يجدر الإشارة أن التعاون يمكن أن يكون مرحلة من مراحل التكامل إذا كانت النية موجودة أولا بغرض التكامل وليس بغرض التعاون فقط.

ويعرف التعاون على أنه محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة. لا يؤدى إلى تكوين مؤسسات مشتركة و دائمة إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة تتميز بوجود أهداف محددة وغير

[1] موضوعة علم السياسة عبد الواجد"جاسور" ، ط 1 (عمان، الأردن: دار المجد لأوي ،2004) ص 83.

مشتركة في العديد من النشاطات بين الدول ذات مستوى إنمائي متفاوت وتبادل ومشاركة وهو الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو المجالات المتعددة. كالإقتصاد و السياسة و الأمن[1].

فالتعاون يعني تقليل الاختلاف بين إقتصاد دولتين أو أكثر وذلك من أجل بلوغ وتحقيق أهداف محددة و كذا تحقيق مصالح مشتركة بين الأطراف[2]. وسنتعرف في المطلب الثاني إلى أهم المصطلحات المرتبطة لمفهوم التعاون فما هي هذه المصطلحات؟

المطلب الثاني:أهم المصطلحات المرتبطة لمفهوم التعاون.

أولا: التكتل و الإندماج:

تعريف بيرو" Perroux" تغير عملية الإندماج كظاهرة تتضمن جميع عناصر من أجل تشكيل كل أو رفع تجانس كل موجود من قبل فمن خلال هذا المفهوم فالاندماج بعض إرادة وفق تقليص أو القضاء التدريجي على التميز في العلاقات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر وتطوير أو زيادة التوافق بين اقتصادياتها وكلمة التدريجي هنا تعبر على أن الاندماج مفهوم ديناميكي. لهذا فهو عادة ما يتم ربطة بمصطلح مسار أو عملية وتظهر هذه الدينامكية في التجربة الأوربية إذا ما تأملنا مختلف المراحل التي مرت بها منذ نشأة الجامعة الأوربية وفقا لمعاهدة روما 1958.

ومن أجل خلق وبناء منطقة قائمة على الإندماج الإقليمي لا بد من الإيمان بوجوب تحرير التجارة والتبادل الحر التي يغتنمها المستهلكون وذلك من خلال التنافس وبالتالي تحدث إنخفاض للأسعار والإستقرار وفقا لمعايير التبادل وذلك لتحقيق غايات لوحداته منها الإقتصادية والأخرى مرتبطة بغايات عسكرية و أخرى سياسية حيث تنتج هناك هويات ونوعية ثقافية

[1] عبد الواحد جاسور، **المرجع نفسه**، ص .85
[2] **نفس المرجع**، ص 86

وظهور تجمعات إقليمية تهتم بتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والمكاسب الإقتصادية من خلال التجارة والإستثمار داخل الإقليم[1].

فالاندماج عملية واعية ورسمية مصممة لتعميق العلاقات المتبادلة بين دولتين أو أكثر وفرض وإنشاء آليات مؤسسة لصنع القرار وكذا تطوير القيم المشتركة وإيجاد حلول سلمية للنزعات والمشاكل وخلق مجتمع سياسي إقتصادي يسود فيه الأمن والإستقرار والتماسك[2].

ثانيا :مفهوم التكامل"Intégration"

قد عرفه كارل دوتش "Karl Deutsch" هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها الجماعة المعينة التي تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وكذا تماثلا في مؤسساتها الإجتماعية و سلوكها الإجتماعي إلى درجة نتمكن فيما هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.

وقد عرفة الآخرون على أنه يمثل العملية التي تتضمن تحويل الولايات والنشاطات السياسية التي تقوم سياسة في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات التحاور للدول القوية.

على العموم فالتكامل عبارة عن عملية تقارب مرحلة و يتميز بكونه بهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية وتتميز بوجود أهداف مشتركة وتكشف الفرق بين التعاون والتكامل من خلال طبيعة الأهداف وكذا البناء المؤسساتي[3].

وبعد تعرضنا لهذه التعاريف المقدمة لفهم التكامل يمكننا لبني تعريف إجرائي يكون أكثر بساطة للفهم. وذلك من خلال تعريف د. أسماعيل صبري على انه": عملية تنتج عنها بروز.

[1] عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي و الإقليمي** ، ط1، منشورات جامعة قاريونس،2008، ص 23.
[2] **المرجع نفسه**، ص 24.
[3] **معجم المفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عامر مصباح ، ط1 (الجزائر: المكتبة العلمية 2005)، ص125.

كيان قوي قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوضفية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية[1].

هناك توجه عام في الفكر العربي حول مفهوم التكامل الإقتصادي سطر عليه مفكرون وباحثين، ويظهر ذلك من خلال إسهامات و كتابات هؤلاء أمثال بيلا بلاسا "Bela-blassa". الذي يرى في كتابة التكامل الإقتصادي بأن التكامل في بعده الإقتصادي بأخذ أشكالا متعددة[2].

1) **الشكل الأول:** وذلك في التكامل التجاري بين الدول، والذي يمثل منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمروكي.
2) **الشكل الثاني:** يتمثل في السوق التجارية وكيفية عودة عناصر الإنتاج إلى السوق المشتركة، ليتجاوز الشكل الثالث لأسواق التكامل على مستوى السياسات لينتهي إلى إتحاد اقتصادي[3].

ثالثا: الشراكة:

تعتبر الشراكة كإستراتجية وطريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض وذلك للقيام بمشروع معين ذو اختصاص وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات والوسائل والإمكانات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط وذلك مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة، وتتضمن هذه الشراكة تعاونا دوليا سياسيا ويحدثا في شكل مساعدات مالية و تنفيذية ذات صبة إقتصادية بين دول ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما أنه لا توجد مصالح مشتركة.

رابعا: الإعتماد المتبادل:

يمثل مجموعة تفاعلات وترابطات فيما بين الدول وذلك على مستوى عال له دينامكية ذاتية في مجالات التبادل من خلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة لتصرفات كل واحدة منها المقيدة من ذلك السلوك الإجتماعي والسياسي وكذا التوجهات الثقافية

[1] عبد الواحد جاسور، **مرجع نفسه** ، ص 129.
[2] عامر مصباح، **المرجع نفسه**، ص 127.
[3] عبد الواحد جاسور، **المرجع نفسه**، ص 130.

لسكانها. كما يميز مضمون الإعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة بالإضافة إلى خلق مؤسسات دائمة و لا تؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

ومن خلال هذه التعريفات نتوصل إلى القول أن التعاون يهدف إلى إنشاء مؤسسات دائمة ذو طبيعة مؤقتة وأهداف مجردة [1].

أما التكامل بهدف إلى بناء أجهزة دائمة ويسعى إلى خلق شخصية قانونية وكذا أهداف مشتركة.

أما الشراكة فتهدف إلى تحقيق نسب وأجهزة ذاتية و أغلبها قائمة على التبعية التي تسعى إلى الإعتماد المتبادل[2].

وهكذا نتطرق في المطلب الثالث إلى أهم النظريات المفسرة لهذه المصطلحات فما هي هذه النظريات؟.

وهكذا نتطرق في المطلب الثالث إلى أهم النظريات المفسرة لهذه المصطلحات فما هي هذه النظريات؟.

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة لمصطلح التعاون:

أولا: النظرية الماركسية: الجديدة (نظرية التبعية)، ترى بأن التبعية كحالة تمتد بأصولها التاريخية كمنشأ لعلاقات التبعية التي تحدث بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة وذلك منذ بداية القرن العشرين الذي عرف تطور الرأسمالي وزيادة للتراكمات الرأسمالية في الدول الغرب التي عرفت ثورة صناعية وأدى ذلك إلى حدوث فائضا في الإنتاج الذي تم بصورة آلية عن طريق التوسع على حساب الدول المختلفة مع ظروف و ميكانزمات النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي.

[1] عامل مصباح، **المرجع نفسه**، ص 128.
[2] عبد الواحد جاسور، **مرجع سابق**، ص 138.

إن التبعية كإطار فكري أو ما يعرف بالنظرية الإستعمارية فنظرية التبعية جزء من الإتجاه الشمولي للعلاقات الدولية الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الإتجاه الماركسي للعلاقات الدولية فالمنظور الجديد للتبعية كان من إفرازات المرحلة التي نالت فيها معظم الدول العالم الثالث استقلالها كما ترتبط بالتبعية ظاهرتين هما الامبريالية والتخلف وهو كل هذا تجعل الامبريالية هي المسئول الرئيسي عن التخلف وبالتالي التبعية[1].

ثانيا: النظرية الوضفية: ترى أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في بنية الدولة لم تعد قادرة على تلبية حاجيات الأساسية للمجتمع، ذلك أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بين حاجيات المجتمع وتمد إلى أكثر من ذلك المجال[2].

وتسعى الوضعية إلى التركيز على ميادن التعاون وكذا خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والإهتمامات المشتركة عبر الحدود ويرى دافيد ميتراني mitirany- david أن هناك إمكانية الإقامة مجتمع دولي خال من الحروب والنزعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية وذلك عبر ابرام الإتفاقيات بين الدول وتعتمد الوضعية على فكرة مفادها أن التعاون يكون متعلق من ميادن السياسة الدنيا والمقصود هنا في القضايا الاقتصادية التي يجب فصلها من مجالات السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي ذات الأهمية الإديولوجية كما تقوم الوضعية في توجها العام في توسع الإقليمية نحو العالمية[3].

ثالثا: الوضفية الجديدة:

من أبرز مفكرين النظرية ارنستاهانس /Erust-Haas الذي حاول تطويرها وتأثرت هذه النظرية بظهور الجماعات الأوربية حيث تعتبر كانعكاس فكرى لها.

[1] عبد الله، جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكونية،ط 1** (الجزائر : الدار الخلدونية ،1428، 2007)ص 213

[2] **المرجع نفسه**، ص 215.

[3] عبد الله جندلي، **المرجع نفسه**، ص 217

ويعتبرها هانس كجانب فكرى وتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات قوية إقليمية من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على المجموعة الأوربية. فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولات التكامل الجهوى وهنا نبرز الاختلاف بين هذه النظرية و التقليدية خاصة على التجارب التي عرفتها أوربا الغربية ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى، و لابد الإشارة هنا إلى التحول في التركيز على المناطق الجهوية. التي جاءت كنتيجة لأطروحات النظرية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول والهدف منه هو القيام باتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع نشاط ما[1].

المبحث الثاني: الأمن في إطار متطورات العلاقات الدولية.

بعد إنتهاء الحرب الباردة ساد في العالم حالة من اللا أمن جراء تفكك الاتحاد السوفياتي، ودفع هذا التحول إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن، الذي تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين والذي يشمل قطاعات اقتصادية سياسية، إجتماعية، بيئية وهذا التغير إرتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول والتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية وقد تجلت إشكالية الأمن منطقة حوض البحر المتوسط والتي سنتطرق لها في المطالب الآتية :

[1] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التعاون إلى التكامل**، ط 2 (بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2002) ص.26.

المطلب الأولى: مفهوم الأمن من المنظور التقليدي إلى المعاصر:

أولا: التقليدي

يتمثل الأمن في حماية الدولية ضد تهديدات الدول الأخرى أو من المخاطر التي من شأنها تحدث اللأستقرار والخوف والقلق وقد يحدث من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي وقد يشمل العوامل المؤسساتية والإقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن ونجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه[1].

ويعرف الأمن أيضا بالجو الذي يسود فيه غياب التهديدات ضد القيم المركزية وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.

وقد عرفه الباحث الفلسطيني "يزيد صانع" على أنه يشمل الدفاع عن القيم الوطنية، وبقاء الوحدة الترابية وتمسك الدولة وضمان سلامة السكان وكذا إيجاد الظروف الإقتصادية المريحة وكذا الحفاظ على الانسجام الإجتماعي والبناء الوطني محددا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كأبرز جوانب في هذه البلدان [2].

وقد عرفه "عبد الوهاب الكيالي"على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[3].

وقد عرفة "فرانك سيموني" على أنه ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد أعداءها الحقيقيين أو المحتملين، فأن الدولة لا يتحقق إلا بضمان جزء من سياسة الدولة على المجال العسكري لمواجهة أعداد الدولة.

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت، مركز الدراسات العربية 1996) ص 35.
[2] هاني أبوخلف، **المجموعة الأوربية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط** (القدس، الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية 1989)، ص 27.
[3] **الموسوعة السياسية**، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979)، ص 131.

وعرفه ليب مان : "Lippman": تعد الأمة آمنة أي في وضع آمن إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، و بمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصوت قيمها من خلال الانتظار في تلك الحروب و هو يربط أمن الدولة بمبدأ قدرتها على خوضها للحروب وأن تكون لها القدرة الكافية لتحقيق النصر في تلك الحروب مع المحافظة على قيمها الأساسية.

وكتعرف شامل فالأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية وذلك قصد الحد من مصادر التهديدات الخارجية، وكذا ضمان استمرار وتحقيق تلك المصالح، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدولة تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة و اقتدار التي من خلالها تكون آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها. وأن القوة العسكرية تمثل الوسيلة أو الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول وعدم الفصل بينهما لتخليص الدولة من التهديدات الخارجية.[1] وأن إستخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة هذا من المفهوم التقليدي الذي يرتكز على الجانب العسكري فما مفهوم الأمن في وقتنا المعاصر؟

ثانيا: المنظور المعاصر للأمن:

تعريف "بارى بوزان"barry-buzan"، في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي. فمن خلال هذا التعريف يحاول "باري يوزان" أن الأمن هو قدرة الدولة على تحقيق أمنها الداخلي.

وقد عرفة الفرنسي "داربو باتيستبلا" على أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم

[1] **المرجع نفسه**، ص 135

وتتمثل بـ: بقاء الدولة، الاستقلال الوطني الوحدة الترابية، الرفاه الإقتصادي الهوية الثقافية، الحريات الأساسية. أما "بوث ويلر" « booth-wheeler» يرى أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا أمتنعو عن حرمان الآخرين منه ويتحقيق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر. ولا يتحقق الأمن إلا إذا احترمت الأفراد والمجتمعات حقوق وحريات الأفراد والجماعات الأخرى وهنا نلاحظ مدى إهتمام بوث بالأمن الإنساني.[1]

وقد عرفه "ربرت مكنمار" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن " بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهاتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل فالأمن أصبح مرتبط بقدرة الدولة على استعمال مصادر عونها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات لمواجهة الأخطار التي تهددها. فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية و إنما هو إستقرار أوسع وهذا يعني ضرورة توفير الحماية السياسية والإجتماعية والاقتصادية وأن أمن الأخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين.[2]

فالأمن هو ثمرة للجهود المبذولة من طرف الدولة وأفراد المجتمع خلال المشاركة في مجموعة من الأنشطة والفعاليات في شتى المجالات للحفاظ على التوازن الإجتماعي وبالتالي فأن الأمن لا يقتصر على الأمن العسكري فقط وإنما لابد من تدخل قدرات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

[1] عبد المجيد خنادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي** (القاهرة ، جامعة القاهرة 1976)، ص 8.
[2] تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتجية تحقيقه (العراق: وزارة الثقافة والإعلام. 1985)، ص .4

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة لمفهوم الأمن:

أولا: النظرية الواقعية:

يرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تغير كمحددات لتحليل مفهوم الأمن حيث ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و هي الموضوع المرجعي والإنساني للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة، فالنظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وتسعى هذه الأخيرة إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وكذا توسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن من تفاديها[1].

ويمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم و إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها. أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وكذا إقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي الثنائي القطبية[2].

فالأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية وذلك من حماية حدودها الإقليمية وكذا صيانة سيادتها الوطنية والحفاظ على استقرارها ض أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن (كنيث والتز) (k-walts) ويصبح النظام ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها وتتحول المباراة إلى صفرية Game-Zero-sun° » فيها مهزوم ومنتصر.

أما الواقعيون الجدد دعوة إلى ضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقاءه ضمن مفهومه التقليدي و الدولاتي، إلا أن الدعوة إلى ضرورة التوسيع كأننا من بعض الواقعين الدين ينتمون

[1] خديجة عرفة، **الأمن الإنساني**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث) ، ص 40.
[2] تامر كامل، **المرجع نفسه**، ص 8.

إلى مدرسة كوبنهاغن عن أمثال "باري بوزان" و أول ويفر. إلا أن هذا التوسيع كان شكليا فقط، وذلك لتوصف مفاهيم جديدة للأمن المشترك[1].

ثانيا: الليبرالية والليبرالية الجديدة: ترتكز الليبرالية على مجموعة من المبادئ و الأسس في منظورها الواسع للأمن والتي اجتهد فيها مجموعة من المفكرين أمثال : "ربرت كوهان" و"جوزيف ناي".[2]

حيث يرى هؤلاء على أن التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات التي تعمل على تحقيق التعاون والأمن و وتقليصها م من حدة التهديدات، وذلك بإتباع منطق التعاون والتقارب وكذا محاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول والتي من شأنها تقلص من حدة النزعات وتعمل على نشر القيم الديمقراطية والحد من العامل العسكري هو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

وتدعو الليبرالية إلى ضرورة و جود قيم ليبرالية وحرية التجارة وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس مال القومي وهذا سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي. حيث يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم التصورات أليبرالية للأمن إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي وذلك عبر إنشاء مؤسسات دولية و إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.

وقد وضع الفيلسوف الألماني "ايمانويل كانط" « Immanuel-kant » أسس لهذا التصور في القرن 18. عند اقتراحه بإنشاء فيدرالية دول العالم حيث تتشكل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي.

[1] جهاد عودة، **نظريات وإشكاليات** (الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005) ص 192.
2- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في متضورات العلاقات الدولية** من أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة: 29- 30 أفريل 2008.

فالمتطور الليبرالي يقوم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر. و يقصد بالفاعلين هنا الدول أو المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات مثل: الصندوق النقدي الدولي وكالة الطاقة الذرية أن تساعد للتغلب على النزعات الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الأنانية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم . وهذا لا يعني أن المؤسسات تمنع حدوث الحروب .لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون[1].

أما "كوهان" فيرى أن مثل هذه المؤسسات بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية و إقامة تركيز من أجل التنسيق. وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل.

وبالتالي فحسب "كوهان" فإن استعمال المؤسسات والمنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبب في تقليص النزعات والحروب لانها عبارة عن مجهود جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين فالتعاون الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي. سهل من تحقيق مصالح مشتركة بين الدول وتبادل لقيم والمعايير وكذا الاتصال والمعلومات بين الأطراف والفاعلين من خلال هذه المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة.[2]

فالبيراليون يعتقدون أنه كلما تم نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة والتبادل الحر كلما كان الأمن والسلام وأنه كلما زاد العالم رأسمالية كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن. وترى الليبرالية أن تداعيات الإعتماد المتبادل والشبكات المالية العابرة للقارات وكذا الفاعلين الغير دوليين على أنها مفيدة في عملية الاندماج القاري و العالمي.

[1] Stephen m Walt **« international relations : one world, many the ories** » foreign policy spring 1998. P.32.

[2] **المرجع نفسه**، ص 427.

النظرية المثالية: ترى أنه لا بد من نظام دولي مقنن ومنظم مبني على أساس قواعد القانون الدولي تسوده العدالة، المساواة السلم و الأمن وتطرح السؤال التالي: كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي؟

"ويرى كلود "« L-Claude » مبادئ المثالية في مقالة "الصراع بين المبدأ و البرغماتية في العلاقات الدولية " ويلخص هذه المبادئ في ثلاث وهي:

أولا: مبدأ عدم الاعتداء: يقضى توفير الأمن لجميع الدول القوية أو الضعيفة وأقضاء السلام الدائم والشامل الدولي ككل.

ثانيا: مبد أعدم التدخل : بين الدول في شؤونها الداخلية و الذي يعتبر كحجر أساس بالنسبة للنظام العالمي ومن المبادئ الهامة المفسرة قانونيا أو أخلاقيا لسلوك الدولة.

ثالثا: مبدأ المساواة: وهو سلاح في يد الدول الصغرى ولمواجهة ضغوطات الدول القوية التي تعتبر نفسها فوق القانون.[1]

وترى المثالية أنه لابد من بناء نظام دولي وفق قواعد قانونية يلتزم بها الجميع وفق لمحكمة العدل الدوليين والقانون الدولي وفوق الجميع. وكذا العمل المشترك من أجل النزع الكلي للسلاح للقضاء على النزعات و إستعمال القوة وبالتالي التخفيف من المخاطر الأمنية.[2]

ولذا فتحقيق الأمن والسلم يكون عن طريق الشعوب والأفراد وليس عن طريق الدول وذلك عن طريق نبذ الحروب و اللجوء إلى تسوية المسائل الأمنية الدولية بالطرق السلمية بدل الطرق العسكرية، بالتالي إحلال السلام العالمي بواسطة القانون الدولي.

[1] رياض حمدوش، **المرجع نفسه**، ص 278.
[2] عبد المجيد صادق، المرجع نفسه ، ص 15.

خلاصة الفصل الأول

وقد إستخلصنا في هذا الفصل الأول على مجموعة من النقاط الهامة والتي ستكون كقاعدة تبني عليها هذه المذكرة.

ولقد تطرقنا إلى مجموعة من المباحث التي كانت أغلبها نظرية وتم التعرف فيها على مفهوم التعاون والشراكة التكامل وغيرها من المفاهيم التي لها علاقة بالتعاون.

كما تطرقنا إلى أهمية التعاون والتكامل وتعرفنا على أهم النظريات العلمية المفسرة لهذه المفاهيم والمصطلحات.

كما تم التطرق إلى مفهوم الأمن التقليدي والمعاصر وذلك من النظريات التي فسرت لنا كيف نحقق الأمن الشامل العالمي.

ومعرفة أهم محطات التعاون الأورمغاربي التي بدأت بمجموعة دول غرب المتوسط . وتم التطرق إلى بعض جوانبه التي تمس المصالح الأوربية بدرجة أولى على غرار ظاهرة الهجرة والإرهاب والمخدرات.

الفصل الثاني

الإستراتجية الأمنية

والاقتصادية لمبادرة 5+5

مقدمة الفصل

لقد شهدت منطقة المغرب العربي في فترة التسعينات من القرن العشرين عددا من التحولات أدت إلى تغير سياسات القوى الدولية تجاهها، كما ساعدت على زيادة مستوى النزعات والصراعات الدائرة فيها. كما عرفت تفاقم تهديدات أمنية جديدة التي زادت في التدخل الأجنبي في شؤون الداخلية للدول المغاربية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حدة التوتر بين دولها.

كما عرفت منطقة المغرب العربي كمصدر إندلاع الصراعات المحلية والإقليمية الكامنة في طبيعة هياكلها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وخصائص الحياة السياسية في دولها ولكنه على الرغم من تعريفها هذا فلا يمكن إنكار عامل التغيير الدولي الذي يعتبر أحد مصادر الصراع المهمة فيها، نظرا لارتباط مصيرها بالاستراتجيات العالمية ومصالح وأمن القوى الكبرى في البحر الأبيض المتوسط.[1]

المبحث الأول:سياسات الأمنية لمبادرة 5+5 لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

شكل التحول في السياسات الأوربية تجاه المنطقة المغرب العربي وذلك من خلال البحث عن مدى قدرة دول الاتحاد الأوروبي على لعب الدور السياسي المكمل لدورها الاقتصادي والاجتماعي وترتكز هده السياسات على التعاون الاقتصادي و الأمني من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، كما تسعى هذه السياسة الأوربية إلى تحقيق أهداف ومصالح في منطقة المغرب العربي[2].

[1] نادر عبد العزيز شاقي، **تبيض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الحلي الحقوقية** (بيروت ، ب، د، ن، 2001)، ص 8

[2] عبد العالي محمد عبد اللطيف، **جريمة الإرهاب، دراسة مقارنة** (القاهرة: دار المنطقة العربية 1994) ص 14.

المطلب الأول:مفهوم مبادرة مفهوم مبادرة 5+5 وأهم خلفياتها التاريخية والإستراتجية

*تعود جذور هذه المبادرة إلى فكرة من فرانسوا ميتران ووزير خارجية شيسون كلود حيث كان هذا الطرح عام 1983 حين أعلنت من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط. كان في البداية يضم أسبانيا– فرنسا– البرتغال كأطراف أوربية. في المقابل نجد كل من الجزائر–تونس– المغرب كأطراف مغاربية، وكانت حوارات هذا التجمع إقتصادية وسياسية واجتماعية كما كانت الفكرة مقبولة من طرف تونس والمغرب وفي حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيع الحوار لمسائل أمنية وهو ما لقي المعارضة بالنسبة للطرف الأوربي[1].

في عام 1986 نبني F.Gonzalez و Graxi نفس الخطاب وهي الفترة التي عرفت تحرك المجتمع المدني بالمنطقة تجاه المشاكل الإقليمية وهنا جاء مؤتمر مارسيليا في 25–27 فيفري 1988 لمناقشة ثلاث محاور هي : المحاور المالية– الصناعية – العلاقات الأورمغاربية ثم جاء مؤتمر طنجة في 24–27 مارس 1989 ليطرح فكرة من أجل ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط . و كتتويج لهذه النافسات جاء مؤتمر روما 10 أكتوبر 1990 والذي ضم وزراء خارجية لتسع دول من غرب المتوسط مع غياب مالطا وهي : الجزائر –تونس – المغرب – ليبيا موريطانيا + فرنسا إيطاليا – اسبانيا – البرتغال[2].

حيث ناقش وزراء خارجية هذه الدول مسائل متنوعة إقتصادية إجتماعية– سياسية. وعقد في 26–27 أكتوبر 1991 بالجزائر مؤتمر أخر عرف بتجمع 5+5 مع حضور مالطا.

حيث تم اقتراح أحداث ثمانية فرق عمل وزارية لوضع برنامج عمل وتعاون بين هذه الدول. وكان من المفروض حدوث إجتماع آخر بتونس إلا أنه تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا لسبب قضية لوكربي وتورط الطرف الليبي فيها.إضافة إلى المشاكل الأمنية في الجزائر.

حيث تجمد هذا الحوار عشرية كاملة من 1991–2001 ليعود وينبعث فيه الروح مجددا في تجمع 25–26 أكتوبر 2001 بلشبونة وهذا وفقا لمبادرة من البرتغال ولقد إنتهى

[1] الدرقي المنذر من التقارب المتوسطي إلى الحوار 5+5 **مجلة البرلمان العربي**، العدد 102، دمشق،2007، ص 15.
[2] http : // Aljazeera.net. 12-05-2016.

هذا الاجتماع بوضع توصيات تؤكد على ضرورة تفعيل هذا المشروع والذي أتى بعده إجتماع مماثل في تونس في 5-6 ديسمبر 2003.[1]

وهذا المشروع أو المبادرة فمنذ بوادرها الأولى عام 1983 كان أهدافها سياسية أمنية واقتصادية بالأساس .

فحوار 5+5 يبقى كإطار للحوار الخصوص بين دول المغرب العربي ودول جنوب غرب أوربا وذلك وفقا للحركة المشهودة لها منذ 2001 وبالنظر للرهانات السابق تشخيصها والمقاربة المعتمدة في مواجهتها كلها عناصر ندفع بالقول بأن الحوار 5+5 أكثر من حوار غير رسمي.

فهو فضاء غير وضيفي مشترك. وهذا ما أكده الرئيس التونسي بن علي على أن الحوار أعطى دفعا جديدا العلاقات الشراكة الأور متوسطية بشكل عام و بالأخص الأور مغاربية [2].

وليس أدل من ذلك على الرهانات على اختلافها انطلاقا من البعد البشري ومرورا بالتنموي و الأمني وصولا إلى الحضاري.

أولا: الرهان البشري: والذي يتناول قضايا الهجرة وكذا معالجة قضايا الإنطلاق وضرورة الوصول إلى النظرة الإنسانية والاجتماعية والثقافية وفي هذا المحور نظرة أمنية بحتة. وكذا مراعاة الوضع الديمغرافي في المنطقة المتوسطية ككل وكذا إرساء نظام جديد للهجرة المنظمة وكذا نسبق لتعاون فيما يخص الهجرة العشوائية. من خلال هذه المقاربة تتحول الهجرة إلى عامل إثراء حضاري وثقافي متبادل وبشكل دعامة هامة للتنمية ودول المغرب العربي.

ثانيا: الرهان التنموي: والذي يناول بالأخص المشاكل الاقتصادية .

ثالثا: الرهان الأمني: يتناول موضوع الإرهاب والجريمة المنظمة ومعالجة أسبابها وكذا التنسيق بين الدول المتوسطية من أجل إيجاد الحلول لها.

[1] عبد النور بن عنتر، **الإتحاد المغاربي...من الافتراض والواقع على الرابط**
http ://Aldjazera. 12.11.2016
[2] الدرقي المنذر، **مرجع نفسه**، ص 18 .

رابعا: الرهان الحضاري: وهو رهان مهم خاصة بعد تنامي فكرة صدام الحضارات لصامويل هانتنقتون بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والنظرة العدائية للعرب والمسلمين. لذلك وجب التصدي لهذه الحملة الخاطئة والتأكد على أنه من الصحيح العيش وفي فضاء متوسطي آمن على جميع الأصعيدة [1].

إن هذه الرهانات مهمة جدا لمستقبل المتوسط فالرهان الأكبر يمكن له القدرة على مواجهتها في إطار مقاربة شاملة تعتمد إستراتجية مواجهة متوازية ومتزامنة لكافة هذه القضايا.[2]

وهذا هو مفتاح نجاح حوار 5+5 كما أن الوعي بخطورة هذه القضايا لدى دول غرب المتوسط وتزايد توافق الدول في معالجتها لجعل هذا القضاء جهويا وإقليميا. ثم جاء إجتماع 2001 بلشبونة بمشاركة ليبيا هذا بعد ثلاثة أشهر من ندوة مرسليا وهذا يعكس نوعا ما طيبة أمل لمسار برشلونة رغم إصرار أطراف هذا المؤتمر على أن المشروع إمتداد لمؤتمر برشلونة 1995.

حيث أن الإجتماع يهدف بدرجة كبيرة الانعزال عن التأثيرات والصراع العربي الإسرائيلي. حيث سارعت هذه الأطراف إلى حد تبني دبلوماسية القمة من خلال قمة تونس وهي مبادرة أولى من نوعها بين ضفتي غرب المتوسط في عدة عوامل : خيبة حيال

-عملية برشلونة ، الهجرة السرية، توفق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. [3]

-تدعيات أحداث 11 سبتمبر 2001.

-خوف دول المغرب العربي من نزع الثقة مع الإتحاد الأوربي بعد توسعها شرقا.

ثانيا: الظروف الدولية والإقليمية لظهور مجموعة 5+5.

يبقى الحوار العربي الأوربي عام 1983 كأول محاولة جادة بين الضفتين المتوسط وكذا التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوربية بالدول العربية في إطار إقليمي، ورغم أن الحوار جاء كنتيجة لظروف ودوافع تهم الطرفين خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 والأزمة النفطية[4] إلا أن المحاولة تعتبر مهددة ومعبرة لطريق الحوار والتقارب الإقليمي بين حضارتين

---

[1] عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي...بين الاقتراض والواقع ، **مرجع سابق الذكر**.

[2] عبد الغالي محمد عبد اللطيف، **المرجع نفسه**، ص 18.

3- ملاهم مريم **"السياسة المتوسطية الفرنسية التطور، الأبعاد الاستراتجيات،"** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2009-2010، ص 160.

[4] **المرجع نفسه**، ص 165.

وعلى الرغم من النتائج المحققة جراء هذا التقارب بإحداث هياكل ولجان للتشاور ضد العديد من المشاريع المؤهلة للتعاون بين الطرفين إلا أنها اصطدمتا بجملة من العراقيل التي حاولت دون تقدم الحوار في إطاره الإقليمية لكن بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وما حدث على التنظيمات من تغيرات دولية في الدخول في العلاقات الدولية وكذا تطور مفاهيم الأمن الدولي جراء الصعود المباشر للتهديدات الغير التقليدية ولقد طرأ تغير على أفكار واستراتجيات الدول المتوسطية والقوى الكبرى ذات المصالح في المتوسط[1].

وكان المشهد الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة مشجعا على التقارب ويمد جسور التواصل والتعاون والإندماج الإقليمي على الخصوص للدفع بالتنمية والتطور ومعاصرة مختلف التهديدات الأمنية وإحلال السلام والاستقرار في الفضاء المتوسطي. وفي ظل هده الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية عرف الفضاء المتوسطي بشكل عام وقسمة الجنوب الغربي الأوربي بشكل خاص في شكل صراع متواصل على الحوار والتعاون والشراكة من خلال الأطر المختلفة للتعاون والحوار بين الضفتين للمتوسط كالتعاون والحوار في إطار مجموعة 5+5 حيث تعود المبادرة إلى سنة 1983 عندما طرحها الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران أثناء زيارته للمغرب عام 1990 إثرى إعلان روما. تم تعثرت لأسباب عديدة. بالإضافة إلى الحوار المتوسطي لاتحاد أوربا الغربية وكذا الحوار في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي.[2]

فهاتان المبادرتان كأننا نتاج للتقارب المتوسطي خاصة في غربه وكذا الالتقاء عند التهديدات الأمنية كما سعت إلى تسبق التعاون في قضايا الأمن والحوار.[3]

ندوة الأمن والتعاون في أوربا والتي ربط فيها أمن أوربا بالأمن المتوسطي و لإعتبارات إستراتجية فشل المشروع. فكانت معظم هذه الحوارات ممهدة لبعث مسار برشلونة 1995. كشراكة أور مغاربية شاملة و لنتائجها المتواضعة تم تفعيل مسارات أخرى وأهمها مجموعة 5+5 لغرب المتوسط.

وكذا الترويج لمبادرات جديدة كسياسة الجوار الأوربية وكذا الإتحاد من أجل المتوسط.

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع نفسه**، ص 46.
[2] المرجع نفسه، ص 50.
[3] ملاهم مريم ، **مرجع سابق**، ص 165.

ومن الظروف الأكثر تأثير لظهور مبادرة 5+5 نذكر:

أ: ظهور ونشأة الإتحاد المغاربي: في 17 فيفري 1989 ظهر الاتحاد المغاربي إثرى تجمع بمراكش (المغرب) وذلك بحضور رؤساء دول الاتحاد المغاربي الخمس: الجزائر –تونس– المغرب – ليبيا – موريطانيا.

ولم يكن ميلاد الاتحاد المغاري سهلا نظرا للعداء الذي عرفته العلاقات الجزائرية و المغاربية إزاء الصحراء الغربية (النزاع الحدودي).

وكان كرد فعل على توقيع الجزائر وتونس لمعاهدة الآخرة عام 1983.

وأنظمت إليهما موريطانيا[1].

وبعد مشاركة ملك المغرب الحسن الثاني في القمة العربية المنعقدة بالجزائر عام 1988 كمنعرج حاسم في طبيعة العلاقات بينهما. وحصل اجتماع برؤساء الدول المغاربية في قمة زرالدة لأول مرة في تاريخ المغرب العربي.

لكن ما جاء في معاهدة مراكش 1989 يمثل عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة[2].

ولم يعقد الإتحاد المغاربي أي مؤتمر حتى عام 1994 بتونس نتيجة الخلافات الجزائرية المغربية [3].

وبعد حادثة مراكش 1994 التي عرفت غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب، تم محاولة ترميم العلاقات الجزائرية المغربية، ومن ثم عودة الروح الاتحاد.

ب: المنافسة الأوربية الأمريكية في منطقة المغرب العربي:

إن الفراغ الاستراتيجي التي خلقته الحرب الباردة رفع من حدة التنافس الاقتصادي والاستراتيجي بين أقطاب الاقتصاد العالمي والقوى الصاعدة وجعلت من المنطقة المغرب العربي قبلة هذا التنافس خاصة بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الخوف من التواجد الصيني المتنامي في منطقة الاتحاد المغاربي. وفي هذا السياق جاء مشروعا شراكة الأمريكية–المغاربية. الذي يعرف بمشروع– إيزنستان–عام 1997 الذي يهدف إلى

[1] عبد النور بن عنتر ، **المرجع نفسه**، ص 59

[2] **المرجع نفسه**، ص 61.

[3] نايف علي عبيد، **مرجع نفسه**، ص 30.

إقامة شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الإتحاد المغاربي وذلك من أجل دعم الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

ج: التجذبات الأوربية بشأن منطقة المغرب العربي:

بالنظر إلى النتائج والأطر التعاونية بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب غرب المتوسط ومنها المغاربية بالنسبة للدول جنوب غرب أوربا. بشكل إستقرار منطقة المغرب العربي إهتماما بالغا خاصة : فرنسا– ايطاليا– اسبانيا– البرتغال– مالطا[2].

فأي طارئ يزعزع أمن و إستقرار منطقة المغرب العربي يأثر على مصالح هذه الجهة الجنوبية الغربية لأوربا. ومن زاوية أخرى تدفع القوى الكبرى في الاتحاد الأوربي نحو ما يحقق لها مكاسب ويخدم مصالحها.

وفي هذا الإطار ننحو بريطانيا منحنى أطلسيا في حين نتجه ألمانيا نحو أوربا الشرقية، بينما فرنسا تحل وجهتها إلى البحر المتوسط و بالأخص منطقة المغرب العربي.

وقد عرفت هذه القوى الكبرى تضارب لمصالحها في هذه المنطقة. بصورة عامة هذه الظروف الدولية و الإقليمية الرئيسية التي أثرت في ظهور المبادرة 5+5 والتي ميزت الفضاء المتوسطي قبل وبعد نهاية الحرب الباردة، وكذا أمام تنوع وتعدد مبادرات التعاون والشراكة عبر حوارات ومبادرات كانت تسعى لتجسيد التقارب المتوسطي وكذا تفعلية من خلال الجهود المبذولة من أجل جعل منطقة اتحاد المغرب العربي يسود فيها الأمن والاستقرار والتعاون المبني على التبادل الحر[3] .

كان لهذه الظروف أثر بالغ في ظهور مجموعة 5+5 مبكرا. لهذا عملت أطراف المجموعة العشر على إعادة ومواصلة تأثيراتها التي تبدو إيجابية خاصة بعد قمة – تونس– 2003[4].

[1] عبد النور بنعنتر، **المرجع نفسه**، ص 58.
[2] نادر عبد العزيز شافي، **المرجع نفسه**، ص 11.
[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **الشراكة الأوربية المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة** لبنان: معهد الإنماء العربي. 2002) ص 40.
[4] عبد الحميد الإبراهيمي، **المرجع نفسه**، ص 102.

ثالثا:أهداف مبادرة 5+5:

أ:الاهداف السياسية الأمنية:

بعث مسار مكثف للحوار والتواصل واعتبارا للتطورات الايجابية التي عرفتها أوربا ومنطقة المغرب العربي والتي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة.

*وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط وذلك لوضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.

*إعطاء مبدأ الشمولية للأمن في المتوسط والالتزام بالعمل في إطار ترفيه السلم والتعاون في المنطقة على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للآمن الدولي.

*استفادة دول المتوسط من المسارات الممكنة لأمن والتعاون التي تعرفها أوربا[1].

*أخذ خصوصية غرب المتوسط وتمثيلها لجعل المنطقة فضاء للسلم والتعاون والاستقرار.

ب: الأهداف الاجتماعية الثقافية:

*اعتبار مسار كل من الإتحاد الأوربي ودول المغرب العربي كمسار لاندماج الإقليمي والمساهمة في حفظ التوترات وتعزيز الحوار.

*جعل المنطقة تمتلك إمكانيات كبيرة لتعميق روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة وبين الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

*وضع إطار خاص موجه لتعزيز الحوار السياسي وترقية الحوار الحضاري وكذا التعايش السلمي.[2]

*إيجاد الحلول لمشاكل الهجرة. الإرهاب– المخدرات– الجريمة المنظمة.

*نبادل الرؤى والمعلومات التي تقوم نحو الحوار والنقاش السياسي الصحيح و إبرام برامج التعاون لضمان التمسك والفعالية.

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع نفسه**، ص 62.
[2] عبد الحميد الإبراهيمي، **المرجع نفسه**، ص 89.

*توفير المناخ السياسي الملائم وكذا تشجيع التعاون الثقافي والتكنولوجي وذلك من خلال المشاركة الفعلية للمؤسسات والجماعات المحلية والثقافية وترقية التكوين البحث العلمي و الاتصالات والأنشطة الرياضية.

* حماية التراث وكذا التمسك بالحوار الحضاري[1].

ج:الاهداف الاقتصادية:

*ترقية وتطوير التنمية الإقتصادية وذلك من أجل امتصاص الفوارق التنمية الاقتصادية.

*ترقية المبادلات التجارية ذات المعايير مراقبة المنتوج وكذا نظام الشهادة من خلال العلاقات التجارية – الشراكة –الاستمارات الطاقة – النقل – الفلاحة –الاكتفاء الذاتي – السياحة – التكنولوجيا.

*حماية البيئة من التلوث والتصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال العقلاني لها.

*العمل على أنشاء مؤسسات مالية خاصة بالمتوسط.

*إيجاد حلول لمشاكل المديونية الخارجية التي تعاني منها أغلبية دول الاتحاد المغاربي والعمل على إعادة هيكلتها.

*ترقية إطار قانوني ومالي خاص بإنشاء مشاريع في دول المغرب العربي من أجل الدفع الشراكة وكذا نقل التكنولجيا.

*تشجيع المؤسسات الاقتصادية وخلق استثمارات متبادلة بين دول المجموعة وذلك من خلال برامج عمل تسمح بتطوير التكامل الاقتصادي وكذا الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.[2]

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة** (الجزائر دار الفكير للنشر والتوزيع .2006) ص 16-18.
[2] **المرجع نفسه**، ص 20.

المطلب الثاني: أثر المخاطر الأمنية على مبادرة 5+5

الفرع الأول:

الهجرة: أصبح الإتحاد الأوربي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط وخطورة هذا الإنفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يسمح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين إقتصاديين الذين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

والملاحظ اليوم أن الحركة البشرية تميزت بسلسلة التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوربي الجديد، وتهديد الهجرة بين الضفتي المتوسط وبالأخص الجهة الجنوبية الغربية للمتوسط المرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات.

يمكن دراستها من خلال التصور البسيكو- ثقافي والتصور السوسيو- اقتصادي قالتصور اليسبكو- ثقافي يظهر أن الاتحاد الأوربي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط.

وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية وهذا التخوف تولد في دول ومجتمعات والنخب ودعمته وسائل الإعلام. ففي احد إعداد صحيفة « Le Figaro » الفرنسية ظهر مقال بعنوان : هل سنكون فرنسيين عام 2025 عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب [1].

وفي إطار حل هذه المشكلة فان اللجان الدولية المعنية بمشكلة الهجرة الغير شرعية قامت بدراسات عملية وميدانية لهذه المشكلة من خلال مركز البحوث الاجتماعية والجنائية الدولية، كما تم توقيع بروتوكول التعاون من أجل حل مشكلة المهاجرين الغير مصحوبين بمقر مجلس الوزراء وإعداد قاعدة للبيانات التي تساعد الباحثين في إيجاد الإحصائيات اللازمة لحل هذه المشكلة [2].

---

[1] مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن، وانعكاسات على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، من أعمال الملتقى الدولي " الجزائر والأمن في المتوسك امعة قسنكية :29-30أفريل 2008.

2- عادل زفاغ المعطلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمنية وصناعة السياسية العامة **"فاتري السياسة والقانون** ، العدد. 5 ، جوان 2011، ص 113.

1-**مفهوم الهجرة:** تعد ظاهرة الهجرة في نتاجها و حيثياتها أنها حركة سكانية يتم فيها إنتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى مكان أخر بشكل اختياري أو إجباري بحيث تكون الهجرة الاختيارية بمحض إرادة الفرد ومبادرة منه.

أ: **الهجرة الإجبارية:** تتم بواسطة قوة خارجة عن إرادته إلى ما هو أبعد بكثير من حيث حرمان الدول من قطف ثمار طاقاتها البشرية وهجرة عقولها المتنورة. وانعدام و تقليص الأيدي العاملة مما يخلف عدم توازنا إقتصادي في الدول المرسلة للمهاجرين بالمقارنة مع الدول المستقبلة للعمالة التي نجد فيها نتائج مزدوجة وغير متوازنة بحيث تكون فيها الطاقة الإنتاجية للمهاجرين أكبر. والأيدي العاملة ارخص من ناحية ، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى تفاقم صعوبات فرص التوضيف المحلي للسكان الأصليين وبالتالي بشكل أثر سلبي على الإقتصاد.

ب: الهجرة الاختيارية: يحدث هذا النوع من الهجرة بمحض إرادة الفرد وبناءا على مبادرة منه، وقد تحدث نتيجة البحث عن العمل والظروف الملائمة للمعيشة وفي بعض الأحيان تساعد على تخفيف الضغط السكاني في مناطق الازدحام، وكذا تخفيف نسبة البطالة في دول المنشأ إضافة إلى دورها الايجابي في توزيع وانتقال الأموال من الشمال المتقدم إلى الجنوب الفقير[1].

ولقد لعبت مجموعة من الأسباب والعوامل دورا هاما في انتشار هذه الظاهرة التي عرفت تدفقات ديناميكية للمهاجرين من الجنوب الفقير إلى الشمال المتقدم بحثا عن فرص وإمكانيات ملائمة للتكيف مع الحياة الاجتماعية ومن العوامل نذكر:

1) عامل التخلف: يمثل التخلف أكبر وأخطر مشكلة تواجه الإنسان بحيث يعيش أكبر جزء من البشرية الفقر والجوع. وأصبح المشكل أخطر عند ما نعلم أن نسبة قليلة من سكان العالم ينعم بنصيب أوفر من الدخل العالمي، بينما الجزء الأكبر من سكان المعمورة لا ينعم إلا بجزء بسيط من الدخل العالمي:

[1] مصطفي بخوش، **المرجع نفسه**، ص 15

وقد أثر عامل التخلف في تحركات المهاجرين من دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط باتجاه شماله، كونها تعاني من الفقر الذي دفع بالأشخاص إلى الترحال والهجرة من أماكن إلى أخرى تحت أضرار البؤس وللأمن وغياب الأمل[1]

2): عامل الديمغرافي: اللا توازن الديمغرافي القائم بين دول شمال غرب المتوسط وجنوبه زاد من عمق مسببات الهجرة التي تمس بالهياكل الاجتماعية والوطنية لكل من دول المصدر العبور والاستقبال.

ويعتبر كعامل أساسي في تفسير دوافع الهجرة ومنطقة غرب المتوسط تؤكد هذا الطرح بحيث وصل عدد سكان أوربا بين فترة 1815-1870 إلى حوالي 300 مليون نسمة ثم إلى 500 مليون نسمة 1914.

فهناك علاقة وطيدة بين النمو الديمغرافي والهجرة والاستعمار لذا يمكن تفسير هجرة الأوربيون في القرن 19م من خلال الاستعمار لكون معاناة الدول الأوربية من نمو ديمغرافي معتبر وما نجم عنه عن أزمات إجتماعية و أوضاع مزرية تلك الفترة، فالاستعمار سمح لهذه الدول بالتخلص من الكم الهائل من السكان. وترتبط مؤشرات اقتصادية أخرى ذات الصلة بالحقائق الديمغرافية والهجرة، فبينما يوجد لدى دول شمال المتوسط فائض غذائي، يواجه الجنوب تراجعا ملحوظا في المعدلات الكفاية الغذائية، كما تتسع الفوارق في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى أكثر من عشرين ضعفا في بعض حالات دول الشمال مقارنة بالدول الجنوب [2].

3) عامل البطالة: إن البحث عن اليد العاملة الذي قامت به الدول الرأسمالية الصناعية، في فترات الحروب لما عرفته من دمار وإعادة بناء استلزم اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية، فهذا الطلب المتزايد إلى العمالة راجع إلى متطلبات الصناعة، وكذا متطلبات القطاع الزراعي خاصة في مواسم الغرس أو القطف أو الجني و كذا الأعمال الشاقة، التي تعرف نقص توافد المواطنين الأصليين عليها.

إضافة إلى تطور قطاع الخدمات أدى باللجوء إلى العمالة المهاجرة وهو ما حدث في دول أوربا بالأخص فرنسا وألمانيا لتصل نسبة اليد العاملة الأجنبية في المجموعة

[1] بوعلام بولعراس، لماذا تتستر المؤسسات المالية الدولية من أوضاع إفريقيا المزرية؟ **مجلة الجيش** ع.488، ص 21.
2- رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008) ص 46.

الاقتصادية الأوربية ما بين 1945-1974 إلى80% مصدرها من دول جنوب غرب المتوسط (المغرب العربي)[1].

وقد شكل المهاجرون عضوا هيكليا في المجتمع كقوة عاملة للدول الأوربية وكذا المغاربة المستقبلة لها. خاصة في قطاعات المحروقات، البناء، الأعمال المنزلية وهو ما شجع المرشحين للهجرة إلى المغامرة بأنفسهم من أجل الالتحاق بالدول المصنعة والتماس العمل ولو بطريقة غير قانونية.

ولهذا بات البعض ينظر للهجرة القادمة من جنوب غرب المتوسط كعبأ على الدول الأوربية، لإرتباط هذه المنطقة بالمسائل الأمنية، فتخوف الدول الأوربية من الهجرة القادمة من الجنوب الغربي للمتوسط يرجع أساسا لكون هذه الدول منبع التوترات والنزعات السياسية وكذا الحروب الأهلية، و كذا انتشار التسلح و التهريبات بأشكالها:

البشرية والمالية: ويمثل عدم الاستقرار والانقلابات السياسية والعسكرية وكذا الحروب الأهلية كسب لتدفق هجرات معتبرة نحو دول المجاورة نحو دول الشمال، إضافة إلى فشل بعض أنظمة الدول الجنوب من تحقيق تنمية شاملة وإيجاد فرص للتقدم لكل المجوعات الرئيسة داخل كل أمة .[2]

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة

تختلف الجريمة المنظمة حسب آثارها. كما تنوع مضاهرها، فتعود أسبابها الجوهرية إلى الظروف الإجتماعية وكذا المؤسسية وهما أحد أسباب تفاقم المشاكل الأخرى، كما تسبب في إعاقة جهود التنمية والحاق الدمار بجهود بناء المؤسسات الديمقراطية أو دعمهما أو المضي في تطويرها. وكان للتطورات السياسية الاقتصادية الحديثة العهد نتيجتان رئسين: الأولى: أن الظاهرة لم تعد محدودة أو محصورة في أو داخل الحدود الوطنية، ثانيا: أنها حتى ولو كانت محصورة فان مستويات تحملها على الصعيد العالمي وذلك من جانب القيادات السياسية وكذا عامة الجماهير على حد السواء. آخذة في الهبوط السريع[3] .

[1] رقية العاقل، **المرجع نفسه**، ص 64.
[2] طه المجدوب، الأمن الأوربي –المتوسطي من جهة نظر مصرية، **مجلة السياسة الدولة**، العدد 124، أفريل 1966، ص 99.
[3] عباس الحلي، **مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب**، دراسة قانونية ومصرفية (بيروت: البلاد العربية،2003) ص 3.

1-تأثير الجريمة المنظمة بالاقتصاد:

في الوقت الذي يمر فيه العالم بتغيرات جذرية سريعة، اتخذت مسألة الجريمة الاقتصادية والمنظمة عبر الوطنية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد أشكال وأنواع الجريمة المنظمة.

أ:أشكال الجريمة الاقتصادية: إن سلامة الاقتصاد الوطني عامل أساسي في استقرار الحياة السياسية والاجتماعية، الذي أعطى للسياسة مفهومها الأصل المرتبط بالأمن الاقتصادي وبالتالي بالأمن الاجتماعي. والواقع أن حياة الفرد تأثرت إلى درجة بعيدة بالتطور الاقتصادي والصناعي، فارضة أنماطا جديدة من السلوك والموافق الإيجابية والسلبية، منها الصراعات بين أصحاب النفوذ الاقتصادي. التي أدى بدورها نشوء أفعال مضرة بالمصالح القومية[1].

1-الفساد:من المعترف أن الفساد من أكبر المشاكل التي تهدد التنمية الإجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذا تفويض الديمقراطية والمبادئ الأخلاقية.

وتجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة أنواع من الفساد، أول نوع منه هو الفساد الإدارة العمومية، الذي يتعلق أساسا بتصورات الموطنين وتجاربهم مع المكاتب الحكومية، ومع سلطات الترخيص المحلية والشرطة والجمارك.

أما النوع الثاني: هو فساد قطاع الأعمال الذي يشير إلى تجارب في قطاعات الأعمال والفساد من هذا النوع يشوه إجراءات السوق والعلاقات ويمكن أن يعزز الاحتكارات والمنافسة عبر النزيهة و الشفافية.

أما النوع الثالث من الفساد: فهو يتسم بأنه مدمر للغاية ويستطيع أن يخلف اضطرابات في العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية وبغية تنفيذ إجراء فعال لمكافحة ارتكاب الفساد من جانب الحكومة ويجب أن يظهر ذلك يعرض قدوة مثالية لجميع القطاعات المجتمع المدني بما في ذلك السياسيون ورجال الأعمال و الإدارة العامة وكذا القطاع الخاص وقد توجهت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية بالبرمو 2000) في مادتها الثامنة تجريم الفساد بغية تعزيز نزاهة الموظفين العموميين و منع فسادهم وكذا الكشف عنه وملاحقته[2].

[1] نادر عبد العزيز شافي، **تبيض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الحلي الحقوقية** (بيروت، بدن، 2001)، ص 6.
[2] نادر عبد العزيز شاني، **مرجع نفسه**، ص 8.

2-غسل الأموال: تعتبر عملية غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع: وذلك لكونها القاسم المشترك لكافة أشكال وأنماط الجرائم والأنشطة غير المشروعة، ويقصد بعمليات غسل الأموال بصورة عامة، أمام إجراءات هادفة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال والممتلكات التي مصدرها أعمال إجرامية، ومنح صفة الشرعية لهذه الأموال. ومن ثم إعادة ضخها واستعمالها في الاقتصاد.

وقد مثلت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة المخدرات (اتفاقية فيينا) 1988 والتي دخلت حيز التنفيذ دوليا بعد مسار برشلونة 1995.

وتعتبر المبادرة كإحدى الجهود الدولية على صعيد غسل الأموال كذا اتخاذ الإجراءات لمكافحة ذلك.

وقد حرصت الدول المغرب العربي على التعاون بالدول الأوربية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الأنشطة الغير المشروعة والعمل على تطبيق المعايير والتوصيات الدولية في هذا الشأن. فقد استحدث العديد من الدول المغاربية بمساعدة مع الدول الأوربية في الأوينة الأخيرة بتشريعات خاصة بمكافحة غسل الأموال. كما تم إنشاء لجان وطنية وأجهزة ووحدات متخصصة داخل وخارج المصارف المركزية ومؤسسات النقد بمتابعة وتنفيذ سياسات و إجرءات لمكافحة غسل الأموال.[1]

3) التهرب الضربي: الجريمة الضربية هي كل نشاط ايجابي أو السلبي الذي ينطوي على إهدار لمصلحة ضريبة أو تعرضها للخطر في الواقع هذه الجريمة لا تتوفر، أذا لم يؤدي النشاط المذكور إلى التهرب أو التخلص من الضريبة الواجبة قانونا[2].

وللجريمة الضريبة صور عديدة أهمها ما يتمثل بالغش الضريبي وهو ما يحصل مثلا بكتم المكلف بالضريبة لعملة التجاري، و امتناعه عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو تقديم تصاريح كاذبة أو ناقصة أو مزيفة أو التمسك بالسر أو المصرف المحول دون الاطلاع على مداخليه أو اللجوء المكلف إلى أخفاء أمواله، بمناسبة تحصيل الضريبة، ليحل دون إيفاء الحزينة منها.

[1] نادر عبد العزيز شافي، **مرجع نفسه**، ص 16.
[2] عادل زفاغ، **مرجع نفسه**، ص 115.

يعتبر التهرب من دفع الضرائب من أكثر المصادر التي يمكن أن تؤدي إلى جني أموال طائلة تكون هدفا لعمليات تبيض الأموال.

2- تأثير الجريمة المنظمة على المجتمع: لقد تورطت الجريمة المنظمة بأشكال عدة من النشاطات الإجرامية التي انعكست سلبيا على المجتمع وذلك لاستخدامها أساليب غير مشروعة بهدف تحقيق مآربها الخاصة.

أ: الإتجار بالمخدرات : يعد مصدر قلق لكبار المسئولين الحكوميين في مختلف البلدان وفي السنوات الأخيرة، اكتسب المهربون مهارات تقنية متزايدة، الأمر الذي اقتضى اتخاذ إجرءات وتدابير فعالة. وتضمنت استجابة الدول لمكافحة الاتجار بالمخدرات عمليات مشتركة بين الأجهزة المتخصصة لمناهضتها[1].

وتتمثل هذه المبادرات في خفض الإنتاج والعرض والتهريب من جانب منظمات رئيسية لاتجار بالمخدرات، وقد تميزت عصابات المخدرات بقدرة فائقة وحنكة راسخة وغالبا ما تحركها حوافز مالية هائلة نحو الحفاظ على مهنتها. وقد تمكنت هذه العصابات بعض النجاح في رشوة وقتل بعض موضفي إنفاذ القوانين وغيرهم من المسؤولين العموميين الذين يقفون حجر عثرة في سبيل تنفيذ عملياتها.

ب: تهريب المهاجرين: أن تهريب الأشخاص عبر الأوطان يجرى ألان على نطاق عالمي وذلك بقيام أفراد مغامرين يكونون عوامل اجتماعية مع عوامل شخصية تستحوذ في الأسواق طلبا هائلا على هجرة السكان[2].

ويقتضى تنظيم عصابة لتهريب الأشخاص وكذا الاستعانة بعدد من المشاركين الذين يؤدي كل منهم دورا محددا، كالناقلين والمرشدين ومحصلي الديون والواقع أن المهاجرين الغير الشرعيين يمارسون ضغطا على موارد مختلف الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، من مرافق الخدمات الصحية والمدارس.

وليس من المحتمل أن تتوقف في المستقبل القريب الهجرة الغير القانونية وذلك لأن من المرجع أن تشتد القوى المؤثرة في هجرة السكان مع نمو الاقتصاد العالمي، وتسارع الفرق بين الأجور وتقلبات الأسواق وتجزءة سوق العمالة.[1]

[1] فايق حسن جاسم الشجيرى، **إلبيئة والأمن الدولي** :
http://www,annabaorg/nbahome/nba72/beea,htm, (le 07/03/2017)
[2] نادر عبد العزيز شافي، **مرجع نفسه**، ص 19.

الفرع الثالث

1) مفهوم الإرهاب: الإرهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في قتل شخص أو أحداث ضرر بدني فادح به أو خطفة أو محاولة إرتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكابه.

فبعد أحداث11 سبتمبر أصبح الإرهاب الدولي هو القيام بأفعال إرهابية تشمل الأشخاص أو الأقاليم من طرف جماعات إرهابية تنتمي إلى أصول فكرية مختلفة أو من طرف دول تدعم الإرهاب[2].

والمتأمل في تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب قبل وبعد الأحداث يلاحظ الفرق بينهما بسهولة فأمريكا كانت تعتبر الإرهاب كل ما يمس الأشخاص بأي شكل من الأشكال وذلك لما عرفته من تهديدات لمواطنها خارج أرضيها (تفجرات السفارات، خطف الطائرات دون أن يشاورها شك قبل أحداث11 سبتمبر بأنها مستهدفة داخل أقليمها. وللظاهرة الإرهابية مجموعة من الخصائص أهمها:

أ: خاصية العنف: لا يمكن تخيل ظاهرة الإرهاب دون استعمال العنف أو التهديد لفرض السيطرة وكذا تحقيق الغرض المنشود فالعنف هو الوسيلة المستعملة من طرف الإرهاب.

ب: خاصية التنظيم:لا يمكن أن يحدث النشاط الإرهابي في أثره إلا إذا كان منظما من خلال جملة مستمرة ومتصلة لعمليات ومشروعات إرهابية وذلك لخلق حالة من الرعب و الخوف وفكرة التنظيم هي التي تجعل من المؤسسة الإرهابية مؤسسة ناجحة أو فاشلة.

ج: خاصية: الهدف السياسي: والمقصود من الإرهاب فهذه الحالة إرغام الدولة أو الجماعة السياسية على اتخاذ قرار ما أو تعديله أو منعه أو يعدل أو يمنع لولا تلك العمليات .

د:خاصية استبدال القوة العسكرية التقليدية: ولقد أعطت هذه الخاصية للإرهاب خطورة في الصراع فالإرهاب أصبح سلاحا للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية حيث أنه لا يحتاج إلى مسرح محدد لممارسة[3].

---

[1] نادر عبد العزيز شافي، **مرجع نفسه**، ص 36.

[2] مجدوب عبد المؤمن، **"ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الاورمغاربية"** . (le15-03-2017)http://haras-maseej.com/detail.asp

[3] سمعان بطرس فرج الله، **مصر والدائرة المتوسطية، الواقع والمستقبل 2020** (القاهرة: دار الشروق،2002، ص 53.

2) أسباب ودوافع الإرهاب: يقف وراء الإرهاب عدة دوافع منها:

أ: الدوافع السياسية: وهي عدم وصول السلطة والجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد أو محاولة الأقليات الاستقلال عن الدولة الأم حيث مثلت الدوافع نسبة كبيرة في هذا الشأن كما نجد خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم. استبدادهم وطغيانهم دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية هذا على المستوى المحلي أما على المستوى الدولي فتعد السيطرة الاستعمارية وصور العنصرية واستخدام القوة من قبل دولة أو مجموعة دول ضد دولة أو مجموعة أخرى بهدف الهيمنة وتحقيق مصالح خاصة.

ب: الدوافع الاقتصادية: لقد لخص الاتجاه الامبريقي أن هناك علاقة طردية بين التفاوت الاقتصادي والعنف فدراسات "ريست" 1964 أكدت هذه النتيجة كما أكدت دراسة "ميلر" 1985 على العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل إضافة إلى القهر الحكومي للشعب وانتشار الإرهاب على المستوى الدولي نتيجة عدم توازن النظام الاقتصادي العالمي واستغلال موارد الشعوب وخيراتها أي حرمان هذه الشعوب من أن يمتلكوا وتمكين شعوب أخرى امتلاكها[1] .

ج: الدوافع الاجتماعية: أكدت لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي في مجلس الشوري المصري على أن البطالة تمثل الدافع الأكثر قوة في تجاه نحو الإرهاب حيث أنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهن يجعل استقطابهم أمر يسيرإلى حد كبير وقد انتهى بعض الباحثين إلى أن التغيير الاجتماعي السريع وزيادة معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية غالبا ما يؤدي إلى بروز حركات العنف نتيجة التأقلم مع الظروف الجديدة والإحساس بالاغتراب[2]

[1] فهمي المكاوي، أوربا و البحر المتوسط، **السياسة الدولية** (مصر تمركز الدراسات السياسية و الإستراتجية العدد.132 جوان 1995)، ص 64.

[2] سمعان بطرس فرج الله، **مرجع سابق**، ص 55.

المطلب الثالث: بوادر 5+5 لمواجهة التهديدات الأمنية

الفرع الأول: مع الهجرة.

إن التصدي للهجرة السرية أو الغير السرية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة وتحليل معمق لأسبابها وكذا الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لمواجهتها. لذلك من الضروري التنسيق مع جميع البلدان التي تشترك وتعاني من هده الظاهرة . لهذا أسعى الاتحاد الأوربي بالتعاون مع البلدان المغاربية باعتبارها حاجزا لتدفق المهاجرين وتعتبر إتفاقية "شنغن" للدول المغاربة كحارسة لحدود أوربا.

لذا دعت مجموعة 5+5 في كثير من لقاءاتها إلى ضرورة إعادة المهاجرين إلى دولهم أو إلى الدول التي هاجرو منها، وعليه كان لابد من التفكير المشترك بين أطراف المجموعة لإيجاد إستراتجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة.

1: تفعيل 5+5 مع الهجرة:

ففي لقاء 23 نوفمبر 2004 لمجموعة 5+5 بوهران بالغرب الجزائري بين بلدان المغربة العربي الجزائر تونس- المغرب- موريطانيا، ليبيا) ودول من الاتحاد الأوربي (فرنسا، ايطاليا، إسبانيا، مالطا، البرتغال) والذي ركز على ضرورة مكافحة الهجرة وعمل قواهم المغاربة على إظهار المزيد من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من إفريقيا، وفي اجتماع وزراء الدفاع للمجوعة 5+5 بباريس في 21 ديسمبر 2004 تم الاتفاق على مخطط عمل لمواجهة الهجرة الغير شرعية وكذلك في المنتدى البرلماني الثاني الأورو متوسطي الذي انعقد في 21 ماي 2005 الذي تعرض إلى نفس الإشكالية وأبدت الدول المشاركة استعدادها لتطوير مبادرة التعاون المتعدد الأطراف بهدف ترقية الأمن المشترك[1]. وللحد من هذه الظاهرة انشأ الاتحاد الأوربي "وكالة لمراقة الحدود الخارجية " ومقرها بروكسل بلجيكا ولها فروع في الدول التالية لكل فرع مهام خاصة به وهي كالأتي:

فرع ألمانيا: يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور.

فرع ايطاليا: مختص بالهجرة التي تصل من عبر تونس ولبيا.

[1] الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة العربية السعودية، نايف العربية للدراسات الأمنية 7-8 فيفري 2010.

فرع اليونان: يختص بالحدود البحرية الشرقية.

فرع اسبانيا: يختص بالحدود البحرية الغربية.

كما أن هذه الوكالة تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين وكذا التعاون مع دول المصدر و دول العبور

تمثل الهجرة الشرعية والغير شرعية تهديدا الأمن منطقة غرب المتوسط (الأور مغاربي) لهذا سعت دول المجموعة 5+ 5 إلى فرض سياسات تهدف إلى الحد من خطورة الهجرة الشرعية وأخرى لمكافحة الهجرة الغير شرعية و أعمدت على جملة من المشاريع الأفقية وأخرى عمودية من اجل التصدي لهذه التهديدات.

تمحورت أهم المحاور والمواضيع التي طرحت على طاولة الحوار 5+5 حول مكافحة الهجرة خاصة الغير شرعية منها حيث أن مواجهة الهجرة يتطلب تكثيف الدول الأوربية لتعاونها بالدول المغاربية على الصعيد الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات وكذا إقامة مشاريع التي ستكفل العمل للشباب والمعني للقضاء على البطالة التي تعد السبب الرئيسي لحدوث الهجرة، أما الدول المغاربية فتشكو من توجه الاتحاد الأوربي نحو الدول أوربا الشرقية سواء على الصعيد العمالة أو الاستثمار ويبقى حل هذه القضايا مرهون بالمساعدات الأوربية للدول المغاربية أمام تفاقم تلك التهديدات[1].

وفي الاجتماع الأخير الذي تم بالبندقية بإيطاليا على مستوى وزراء الداخلية لمجموعة 5+5 حيث هيمن على هذه اللقاء ملف الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة و مخاطرها على الأمن أو استقرار الاورمغاربي.

لذا يعتبر حوار 5+5 النواة الحقيقية لتحقيق الازدهار والسلم والأمن في المنطقة غرب المتوسط فهو إطار للحوار وتبادل الرأي وسماع الآخر بصورة غير رسمية لما يعكس تضامن دول غرب المتوسط العشر[2].

أولا: دور الطرف الأوربي في مكافحة الهجرة: الهجرة عامة لا تعرف اتجاها جغرافيا معينا و أن كانت في السنوات الأخيرة ناتجة من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب،

[1] يوسف ناصف، حدود الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت بالعدد 215،1997) ص 8.
[2] الأخضرعمر الدهمي، **مرجع نفسه**، س 28.

لكنها تخضع أساسا إلى قانون واضح هو الانتقال من مناطق الفقر وعدم الاستقرار إلى الأماكن الغنية والأكثر آمانا.

ورغم كون الهجرة الغير شرعية ظاهرة جديدة في الساحة الدولية، إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كثيرة ستدعى أن يكون لها مجالا كبيرا في البحث عن حلول لها لكونها تمس دولا أوربية عديدة وهذا لن يأتي إلا بالبحث عن أسبابها ونتائجها وأبعادها. و خاصة في بلدان المغرب العربي التي تعتبر شواطئه كمنطلق للهجرات الغير شرعية إلى جنوب أوربا وخاصة نحو ايطاليا وإسبانيا.

لقد نصت قوانين الدول الأوربية حول الهجرة على تقييد المهاجرين بقوانين البلدان التي يهاجرون إليها وكذا إحترام عادات الدول الأوربية وكذا احترام القوانين الداخلية لها.

تعتبر ايطاليا من أو الدول الأوربية تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لإعداد هائلة للمهاجرين الغير شرعيين، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة الغير شرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي وكذا تجديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط أساسية:

1-إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.

2-النظر في شروط دخول الأجانب لايطاليا وسبل الإقامة بها.

3-تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة العسكرية للمهاجرين الغير شرعية .

4-الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونين.[1]

وقد حدد القانون مدة زمنية لحبس هؤلاء المهاجرين تقدر بـ:30 يوما ويتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق أما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الايطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية[2] .

ورغم جميع هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة لمكافحة الهجرة الغير قانونية في ايطاليا وأوربا إلا أن أطراف عديدة رأت أنها غير كافية لردع هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد إيطاليا خاصة بعد تزايدها الكبير مع مرور الوقت خاصة بعد ظهور قانون جديد

[1] محمد رضا التميمي: **الهجرة الغير قانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** (الجزائر: جامعة العربي من مهيدي، حاد في 2011)، ص 5.

[2] يوسف ناصف، **المرجع نفسه**، ص 9.

لمكافحة الهجرة 2002. قانون رقم 189 يعرف بقانون بوسي فيني الذي ينص على فرض إجراءات الحبس والطرد المادة 13 من قانون بوسي فيني بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجود على أراضي الدولة وذلك بالقبض عليه وعرضه للمحاكمة.

وقد نظم القانون إجراءات طرد المهاجرين الغير شرعيين طبقا للنص المادة 14 من القانون المعدل رقم 189 عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن شخصيته أو جنسيته ولا بد الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر.

وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة والتي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجر فانه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة التي تدوم 30 إلى 60 يوما المنفذة تحت قانون بوسي فيني حسب المادة 14 ولم يتم ترحيله يحكم رئيس الشرطة للمهاجر الغير شرعي بترك الأراضي الايطالية خلال خمسة أيام.

أما فيما يخص إجراءات الإقامة فان قانون يوسي فيني ضاعف الصعوبات والتعقيدات حيث أصبح المهاجر يعاني من أوقات انتظار طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى إلا شهور قليلة وهذا ما يعرف بالانضباط القانوني الذي جاء به قانون بوسي فني[1].

أما فيما يخص فرنسا فقد الغي الرئيس السابق ساركوزي حقوق المهاجرين الغير شرعيين منذ أكثر من 10 سنوات وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة والذي أصبح مرتبطا بالمصادر المالية والسكن وفرض أن يكون دخل المهاجر يعادل الحد الأدنى للأجور وهو 1250 بورو[2].

وعند وصول ساركوزي إلى رئاسة فرنسا 2007 قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل والتي أطلق عليها الإسم بوزارة الهجرة و الإندماج والهوية الوطنية والتي ذهبت من خلال بعض المعارضة والأواسط السياسية الاعلمية إلى مد إتهام للوزير "بريس هورتفو" إلى التطهير العرقي وهذا ما يجسد فكرة ساركزي فيما يعرف بالهجرة الانتقائية.[3]

[1] محمد رضا التميمي، **المرجع نفسه**، ص 8.
[2] مصطفى بخوش،**مرجع سابق**، ص25.
[3] ناصر بن حمد الحناب، **الهجرة الغير مشروعة**، (العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية ماي 2013)، ص 4.

ثانيا: دور الطرف ألمغاربي لمكافحة الهجرة:

بعد الإنتقاد الشديد والضغط المتواصل من طرف الدول الأوربية والموجه إلى دول المغرب العربي لوقف الهجرة الغير شرعية التي تتم عبر أراضيها والمساهمة في إيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة الخطيرة التي اعتبرتها أوربا قنبلة مؤقتة تهدد أمنها واقتصادها، و لذلك سارعت دول المغرب العربي لسند تشريعات جديدة تعالج الهجرة السرية التي لم تقتصر على مواطنيها المحليين، بل أصبحت هذه الدول محطة عبور للمهاجرين الغير شرعيين قادمين من مناطق أخرى.

أ: بوادر المغرب الأقصى تجاه الظاهرة: كانت المملكة المغربية السباقة لذلك من بين دول المغرب العربي المعنية بهذه المشكلة وذلك لأسباب عديدة أهمها أن المغرب هي أول من شهدت هده الظاهرة عن طريق قوارب الموت التي تنتقل من شواطئها متجهة إلى الساحل الجنوبي لاسبانيا شمال المتوسط كونها تربط بأوربا بمسافة قدرها 14 كم^2 عن طريق مضيق جبل طارق.[1]

وعلى الصعيد التشريعي دخل القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة الغير المشروعة حيز التنفيذ في 11 نوفمبر 2003 وكان الهدف من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة وضمان الانسجام بين المقتضيات الجديدة. وكذا نقنبن المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية.

وفي هذا السياق تم تهريب المهاجرين حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال معرضين لعقوبات السجن الذي تتراوح لمدة 10 سنوات والمؤيد. كما يحمي هذا القانون حقوق الأجانب ما دامت طرق أللجوء إلى القضاء معرفة بشكل واضح ولم يقتصر هذا القانون على معاقبة الأشخاص المهاجرين سرا كما ذكرت سابقا بل شدد العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية بالحبس من ستة أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة مالية من 50000 إلى 500000 درهم. كما ضعف العقوبة بالسجن من 10 إلى 15 سنة وبغرامة مالية من 500000 إلى 5000000 درهم، إذا ارتكبت هذه الجريمة بصفة اعتيادية.

[1] محمد رضا التميمي، **المرجع نفسه**، ص.12.

هذا على الصعيد التشريعي أما الصعيد المؤسساتي فالمملكة المغاربية اتخذت إجراءات قويين لتعزيز هذه الترسانة من القوانين ويتعلق الأول منهما بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة والثاني بمراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة عسى هذا أن يساهم في كبح هذه الظاهرة الخطيرة.

ب: مبادرة تونس لمكافحة الظاهرة: لقد عملت تونس بدورها إلى سن تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة السرية التي تنامت بشكل كبير في الفترة الأخيرة بعدما فشلت كل الأساليب الأمنية في محاولة التصدي لها، ويعتبر الكاثرون أن قمة الحوار 5+5 بين الدول المغاربية والدول الأوربية التي عقدت في تونس 2003/12/15 لها دور كبير في ظهور هذه القوانين الجديدة بعدما تلقت دول المغرب العربي ضغطا كبيرا وانتقادا حادا من طرف نظيراتها الأوربية من أجل إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالهجرة الغير شرعية بل أن هناك من يعتبر أن مشروع القانون الجديد الذي سنته تونس يعتبر مجاملة لدول الاتحاد الأوربي من أجل المحافظة على العلاقات والروابط الثنائية معها خاصة مع فرنسا وايطاليا.

لكن هذا كم يقف في وجه مجلس النواب التونسي للمصادقة على مشروع القانون الجديد الخاص بجوازات السفر في نهاية عام 2003 والذي جاء كمحاولة لسد التغيرات الموجودة في النصوص القانونية السابقة التي ترجع إلى عام 1995. وتوسع المشروع التونسي في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة الغير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أننفسهم أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تأويهم، سواء بإرشادهم في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون الهجرة إليها [1].

ثالثا: دوافع اهتمام الاتحاد الأوربي بمكافحة الهجرة الغير الشرعية:

أجمعت غالبية الدول في الإتحاد الأوربي على رفض الهجرة الغير شرعية سواء القادمة من جزئها الشرقي أو تلك التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط رغم استثناء بعض الحالات التي تسمح فيها نفس هذه الدول وذلك بمرور الكفاءات والأدمغة المتميزة، ونظرا لتفاقم الهجرة الغير شرعية أصبح الاتحاد الأوربي في قلق نتيجة جملة من المشاكل أهمها:

المشاكل الإجتماعية والاقتصادية: يتعرض المهاجرين الغير شرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية وسوء المعاملة والتهميش يؤدي بالإفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة الأوضاع

[1] ناصر بن حمد الحنايا، **المرجع نفسه**، ص .9.

المترتبة التي يعيشونها، إضافة إلى عامل التمييز العنصري داخل شرائح المجتمع الأوربي. حيث أصبح المهاجرون يلامون على كل ما يحدث من مشاكل ومخاطر في أوربا، كالمخدرات، الجريمة المنظمة والإرهاب. ونظرا للظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرين فقد ارتبطت الهجرة الغير شرعية بالعديد من المشاكل كالتجارة بالمخدرات القادمة من الدول المغاربة وأصبحت بذلك تهدد استقرار و أمن أوربا كما ارتبطت الهجرة الغير شرعية بالجرائم التزوير، الرشوة ، الاختلاس وكذا الاعتداء على الأشخاص وتنظيم الجرائم المنظمة عبر الوطنية والتشكيلات الإجرامية.[1]

رغم أن المهاجرين يعتبرون كأنهم مصدر لليد العاملة الرخيصة إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا في السوق العمل الأوربية باعتباره المنافس الأيدي المحلية نتيجة إنتشار العمالة العشوائية وتفشي البطالة في أوربا لتفشي اليد العاملة الرخيصة للمهاجرين والقيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوربيون.

ب: المشاكل الأمنية: شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة الغير شرعية في أوربا. وهذا لإخدها بعدا دينيا. إضافة إلى البعد الاقتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك، وبذلك برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبذلك فقد أصبح الاتحاد الأوربي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين الغير شرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوربي وهذا ما يؤدي إلى انتشار تفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والتطرق الديني يؤدي إلى حالات اللاستقرار وإنتشار التوتر [2].

رابعا: الاتفاقيات الاورمغاربية الأمنية المشتركة ضد الهجرة:

تبين دول الاتحاد الأوربي سياسة التعاون مع دول الاتحاد المغاربي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية أهمها:

أ :الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وايطاليا: عقدت بطرابلس2007، وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وايطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية مصادرة مؤقتا من ايطاليا يتواجد

[1] ناصر بن حمد الحنايا، **المرجع نفسه**، ص 12.
[2] أسية بن بوعزيز، **سياسة الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة الغير شرعية**، (جامعة باتنة، مارس 2015)، ص،14.

على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع وتقويم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية وهناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام 2003.[1]

ب: الاتفاقية المبرمة بين تونس وايطاليا: وتقضي التزويد ايطاليا تونس بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة. وعقد دورات بحرية تدريبية سنويا لإفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة الغير شرعية مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين.

ج: اتفاقية اسبانيا المغرب: وهي مذكرة تفاهم بين الطرفين وقعت عام 2003 للحد من الهجرة الغير شرعية بموجب هذه الاتفاقية يسمح 200 عامل موسمي من المغرب العمل في إسبانيا لمدة تزيد عن9 أشهر وهي تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في إطار مكافحة الغير شرعية.[2]

د: **اتفاقية موريطانيا واسبانيا:** بغية مواجهة مشكلة السفينة العالقة التي تنقل المهاجرين في السواحل الموريطانية كانوا في طريقهم إلى إسبانيا وبموجب الاتفاق التزمت موريطانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم بينما التزمت اسبانيا بإقامة مشفى ميداني للاستقبال المصابين منهم.

هـ: **اتفاقية الجزائر وايطاليا:** بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين الغير شرعيين وقد تم ترحيل أكثر من مليون شخص وقد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2008 2009.[3]

تفعيل 5+5 مع الإرهاب:

شكل الإرهاب الدولي أكبر تهديد على مستوى العلاقات الأور مغاربية وذلك لتورطه في عمليات غربية كان لها أثر وصدى كبير على مستوى العلاقات الاورمغاربية وما سببه من حالة التوتر الإقليمي في المنطقة .

[1] بن بوعزيز آنسية، **المرجع نفسه**، ص 18.
[2] محمد رضا التميمي ، **المرجع نفسه** ، ص 18.
[3] مالك عوني مؤجزالرؤي الفرنسية عن التعاون في الحبر المتوسط، **السياسة الدولية** (مصر، الدراسات السياسية والإستراتجية، العدد،118، أكتوبر 1994) ص 106.

وقد حضر ملف الإرهاب بقوة أيضا، حيث درس في جميع المباحثات واللقاءات الاور مغاربية حتى تلك التي تناول جوانب سياسية ويظهر هذا من خلال مؤتمرات 5+5 التي تؤكد على إلزام التعاون الأمني لمواجهة الإرهاب وكذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول الاور مغاربية ورغم تغير نظرة الغرب إليه كونه تهديد عالمي وليس محلي فانه مازال يؤثر سليا على العلاقات الاور مغاربية.

فقد جعل الدول المغاربة تابعة للدول الأوربية فقد أدرجت الجزائر من طرف الدول الأوربية لا سيم فرنسا وجعلها ضمن الدول التي يخضع رعاياها للمراقبة الأمنية خاصة في مطاراتها. وكذا فرض حالة شبه قطيعة في علاقاتها مع الجزائر و فرض ما يشبه بالحصار الدولي على الجزائرين المتواجدين في الأراضي الأوربية. و نتج عنه غياب تام للجزائر في السياسات الإقليمية والمؤتمرات الدولية وذلك من خلال فترة 1991-1999.

وقد ظهر الإرهاب الدولي في مسار عكسي على العلاقات الاور مغاربية خاصة بعد أحداث 1 سبتمبر 2001. وأصبح الإرهاب دوليا بعد أن أعتبره إقليميا فاتضح التعاون أن يكون دوليا لا إقليميا.[1]

في المجال المتوسطي مثلا تجد هناك تباين كبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهذا فيما يخص المستوى الفردي أو الوطني بين الضفتين الشمالية والجنوبية وهذا ما يشكل عاملا مهما و مساعد لتفشى ظاهرة الإرهاب.

فإذا تكلمنا عن بلدان المغرب العربي عامة نجد وضعها الاقتصادي والاجتماعي غير مستقر وبالتالي مشجع على انتشار وظهور الإرهاب، وهذا من خلال ما نلاحظه من تعطل اقتصادي نجم عنه انتشار البطالة والفقر وثقل المديونية وبالتالي فتح المجال لتفشي هذه الظاهرة الخطيرة.[2]

وهذا من خلال الوضع القائم في الدول النفطية فالإرهاب يعتبر كرد فعل تجاه التخلف الاقتصادي والآفات الاجتماعية المنشورة في البلدان المغاربية.

ولقد قدمت أطرحات عديدة لا يجاد المقاربة الشاملة من أجل إيجاد طرح شامل لظاهرة الإرهاب من دول الاورمغاربية .

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **جهرة الكفاءات واتجاهاتها**(الجزائر، دار هومة للطباعة 2002) ص 49.
[2] سمير رضوان، الهجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، **مجلة السياسة الدولية** العدد.165، جويلية 2006، ص 47.

وهذه المقاربة إبعادها اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى. وهذا ما نلاحظة أثناء مؤتمر برشلونة 1995 أين أظهرت الدول الأوربية إلحاحها وتعاملها مع هذه الظاهرة على أنها قضية أمنية.

فدعت فرنسا إلى ضرورة دعم وزيادة الإعانة للدول المغاربية خاصة من أجل التصدى لهذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار الدولي ومنطقة الاور مغاربية بالأخص. وتقوم هذه المقاربة على أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الدول المغاربية تؤدي حتما إلى الإحباط لهذه المجتمعات بشكل عام وهو ما يساعد على الهجرة وتفشي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة .

غير أن هذه المقاربة لم تكن في مستوى التطلعات المقترحة بين الطرفين حيث أن التعاون الاقتصادي لم يرقي إلى المتطلبات المطروحة في هذه الدول المغاربية كما أن هذه المقاربة تظل محدودة جدا رغم أهميتها فهي مقاربة أقرب إلى حصر كل المشاكل في الجانب الاقتصادي فمشكل الإرهاب هنا مصدره اقتصادي بالدرجة الأولى[1].

1-جهود الطرف الأوربي في مواجهة ظاهرة الإرهاب: تمحورت أهم المواضيع التي طرحت على طاولة الحوار 5+5 حول مكافحة الإرهاب حيث أن لمواجهة هذا الأخير وكذا التصدي له أدركت الدول الأوربية بتكثيف جهودها وتعاونها بالدول المغاربية على الصعيد الاقتصادي كذا تحسين عامل الاجتماعي داخل مجتمعات المغاربية وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وإقامة المشاريع التي ستكفل العمل الشباب وكذا السعي للقضاء على البطالة التي تعد السبب الرئيسي لتمرد طبقات المجتمع وبالتالي تفشي ظاهرة الإرهاب وكذا الجريمة المنظمة.[2]

إن الحوار 5+5 يشكل النواة الحقيقية لتحقيق الازدهار والسلم والأمن في منطقة غرب المتوسط فهو إطار للحوار وتبادل الرأي وسماع لأخر بصور غير رسمية بما يعكس تضامن دول غرب المتوسط العشر وكذا خصوصية الشراكة التي تجمعها فرغم أنه جمد لمدة 10 سنوات وتوجه الدول الأطراف فمن خلاله إلى مسار برشلونة الواسع الذي يضم دول حوض المتوسط كلها. إلا أن الدول غرب المتوسط العشر عادت من جديد إلى الحوار

[1] سمير رضوان، **مرجع نفسه**، ص .52.
[2] مصطفى بخوش، **مرجع نفسه**، ص 30.

الخاص بها (حوار 5+5) وعلى ضوء الحركية التي تشهدها منذ تجديده 2001 فانه يشكل أكثر من قضاء حوار غير رسمي لأن ما زاد من التهديدات الأمنية حوار الذي غاب بين الأطراف المعنية وكذا الاعتماد على مقاربة الحاكم والمحكوم. وذلك من خلال الأوامر التي تصدرها الدول الأوربية على الدول المغاربية الذي يقوم بتطبيقها دون أي اعتراض.

وما جعل من معالجة القضايا الأمنية المطروحة على الطاولة المشتركة الأطراف غير ناجحة لان الطرف في المشكلة هو كذلك الطرف في الحل وبالتالي إقصاءه يعني عدم إمكانية حل المعادلة الأمنية.

وقد أصبح إرهاب هاجسا أمنيا يؤرق بلدان الاتحاد الأوربي التي تتخوف من تراجع قوتها البشرية في أوربا مقابل تنامي القيم الإسلامية.

فالنخب السياسية في أوربا تربط الإرهاب بالتطرف الإسلامي خاصة بعد أحداث11 سبتمبر2001.[1]

2 –أهم المشاريع و الاتفاقيات حول مكافحة الإرهاب: إن المشاريع والاتفاقيات تشمل أهم المبادرات في هذا المجال اعتماد قرار بشأن مكافحة الإرهاب واعتماد مذكرة اعتقال المشترك وكذا زيادة دور الشرطة. ففي 19 سبتمبر 2001 اقترحت المفوضية الأوربية إطار قرار بشأن مكافحة الإرهاب والتي دخلت حيز التنفيذ في العقوبات الجنائية للإرهاب في جميع أنحاء الاتحاد الأوربي بالتزامن مع هذا الإطار. حيث اعتمد الاتحاد الأوربي مع دول المغاربية على مجموعة من الأفراد والمجموعات المشبه في تورطهم في أنشطة إرهابية ستواجه قائمة الإرهاب في الاتحاد الأوربي. وللاستكمال الجهود المبذولة في هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوربي عن تأسيس بعثة مدنية في منطقة المغرب العربي مختصة في مكافحة الإرهاب وكذا مواجهة الجريمة المنظمة وكذا المشاكل المتعلقة بالنقص الغذائي والأزمة الغذائية وكذا الأزمات التي تهدد أمن المنطقة المغاربية.[2]

*تفعيل 5+5 مع الجريمة المنظمة:

*تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات الاورمغاربية حيث ترتبط الجريمة المنظمة أساس بالإرهاب الدولي وكذا الهجرة السرية في المنطقة وعليه فقد أصبحت من المسائل

[1] عبد القادر رزيق المحادمي، **مرجع نفسه**، ص 53.
[2] الحاج علي، **سياسات دول للاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 112.

الجوهرية المؤثرة في الشراكة الاور مغاربية في بعدها المتوسطي باعتبارها تشكل تهديد حقيقي بالأمن والاستقرار بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد تحولها إلى ظاهرة عابرة للحدود. إن مشكل تهريب المخدرات من منطقة شمال إفريقيا إلى أوربا وكذا المتاجرة الغير المشروعة بالسلاح إضافة إلى ظاهرة تبيض الأموال، كلها عوامل خلقت مخاوف ومعوقات في العلاقات اور مغاربية.

ولمواجهة هذه الظاهرة التي تشكل خطر على منطقة جنوب غرب المتوسط أدركت دول الأطراف العشر أنه لا بد من التعاون الثنائي باعتباره أفضل وسيلة للتغلب على هذه المخاطر.[1]

1) جهود الدول الاور مغاربية في مكافحة المخدرات : وتظهر هذه الجهود من خلال القروض المالية من أجل تطوير البنيات التحتية للدول المغاربية خاصة ما يتعلق بمنطقة المغرب التي تعد المنتج الرئيس للمخدرات لهذا بادرت دول من الاتحاد الأوربي بإستراتجية أمنية لمحاربة ومكافحة زراعة المخدرات في المنطقة والعمل على تشجيع الاستمارات التنموية في المجال الإقتصادي وهذا ما يعكسه البروتكول 1997 الذي جمع بين المغرب واسبانيا باعتبارهما الطرفين الرئيسين في معادلة محاربة المخدرات فإمام هذه الأخطار الأمنية يصبح من المستحيل تحقيق الشراكة الفعلية وكذا التكامل وهذا ما يجعل الاندماج الأوربي مغاربي حلم بعيد التحقيق رغما نشاء منطقة التبادل الحر بين المجموعتين فان حركة الأشخاص تبقى مفيدة من الحرية بسبب الهجرة والإرهاب وما تنتج عنه عن تبيض الأموال والاتجار بالمخدرات وكذا الاتجار بالأطفال والنساء.[2]

وهكذا فرضت الجريمة المنظمة حضورها وأصبحت موضوعا محوريا في العلاقات الاور مغاربية وكذا ملفا ساخنا تتمحور حوله العديد من اللقاءات والنقاشات لأن العلاقات الاور مغاربية في هذا المجال لا تتم على مبدأ التنسيق أنما تقوم على التبعية فدول المغرب العربي تنتهج سياسات تتوافق مع سياسات الدول الأوربية وتعكس خدمة مصالح أوربا فلذا يلزم على الدول المغاربية إنتهاج سياسات تتوافق مع بيئة الأوربية ومع مصالحها الخاصة عكس التي تخدم الأوربيين .

[1] الحاج علي، **مرجع نفسه**، ص 115.

[2] وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف ، **مجلة السياسة الدولية**،العدد .124 افريل 1996، ص 118.

2) مكافحة تبيض الأموال: إتفق أعضاء الدول الاور مغاربي على إنشاء إطار تنفيذي بخصوص قضايا محاربة أشكال الجريمة المنظمة لا سيم ظاهرة غسل أو تبيض الأموال.

حيث عملوا على إنشاء آلية لمراقبة البنوك وكذا إنشاء آليات للإعادة تعمير البنوك وكذا المراقبة الشديدة على دخول الأموال وخروجها ومواضع استثمارها. كما تعهد الاتحاد الأوربي على تقديم المساعدة لدول الاتحاد المغاربي في حربها ضد أشكال الجريمة المنظمة وكذا عمليات غسل الأموال واختطاف الأطفال والنساء وكل ماله علاقة بالظاهرة، وتطور الأمر إلى شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي وتشجع الوسائل الإجرامية العابرة للحدود وعملت الدول الأوربية على فرض إجراءات قانونية وعمليات إستراتجية أمنية وكذا النفقات المالية الباهظة واستخدام فيالق من أجل حراسة الحدود والقيام بأجهزة إنذار مبكر لرصد أي تحرك أو خطر.[1]

إن هذه التهديدات الأمنية استوجبت على الاتحاد الأوربي التعاون والتفاعل مع الدول المغاربية وذلك في حيز التعايش وتبادل المساعدات والآليات من أجل التصدي لهذه المخاطر وكذا خلق ميكنيزمات أمنية ذات إبعاد سياسية اقتصادية واجتماعية بما في ذلك تعزيز قدرة البلدان خارج حدودها التحكم فيها وكذا توفير الحماية أللاجئين أو الحماية الإنسانية للأفراد الذين قد يسعون للسفر إلى الدول الاتحاد الأوربي.[2]

وقد لعب البنك المعلوماتي الأوربي دورا في مراقبة الأجانب في أوربا حيث يتم أخذ بياناتهم بما فيها بصمات الأصابع والعين لسهولة التتبع أثناء ارتكابه لجريمة ما وهذا يقودنا للحديث عن الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المنطقة لاور مغاربية وهذا من خلال دراسات الباحث ادوارد و مورتمير الذي يؤكد أنه بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوربية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، و أن التهديد يأتي أساسا من منطقة المغاربية و يوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان أمن أوربا ومن ثم توحيد التعاون ووضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب.

[1] وليد محمود عبد الناصر، **مرجع نفسه**، ص 120.

[2] باقر سلمان النجار، **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص 30 ط.1

إن هذه التهديدات الأمنية تبد ومتنوعة ومختلفة من حيث المظهر وكذا الأشكال لكنها تشترك من حيث مصدرها وتأثيرها فاندلاع الحروب الأهلية وانهيار أنظمة بعض الدول على سبيل المثال يمثلان تربة الخصبة وميدانا ملائم لتفشي الجرائم المنظمة والمنظمات الإرهابية كما أنها تعد مصدر التدفق اللاجئين والهجرة الغير شرعية، وهكذا فإن التهديد الذي يمثله الإرهاب الدوالي مرتبط على نحو متزايد بالإرهاب المحلي. لهذا فان التهديدان الأمنية المتنوعة والمرتبطة بعضها البعض في الوقت نفسه يتطلب وجود عملية لجمع المعلومات السياسية والاجتماعية الصحيحة.[1]

إن هذه التهديدات الأمنية هي تحديات اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى وليس عسكرية تقنية، فالحروب الأهلية والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة جميعها تحركها الظروف السياسية والاجتماعية. وأنه لا يمكن التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجهها دول الاور مغاربية بالقوة العسكرية فالقوة يمكنها إن تنتهي بالحروب الأهلية وإنهيار لأنظمة الحكم لتلك الدول فأنه لابد من الدول الاورمغاربية أن تبعث وتعالج جذور المشكلة واستئصال الإرهاب كليا وذلك من خلال إدراج برامج سياسية واقتصادية في صلب التخطيط العسكري. ولمواجهة كل هذه الأخطار تم إعادة هيكلة القوات المسلحة بشكل يسمح لها بسرعة الإنتشار والتدخل وهذه الإستراتجية مبنية قوات التدخل السريع.[2]

المبحث الثاني: آليات وأسس مبادرة 5+5 في تحقيق التكامل الاقتصادي الاور مغاربي:

حاولت الدول الأوربية أن تحافظ على الوضع القائم وتدعمه بتعاون إقتصادي مزعوم، و تراجعت هذه السياسية في جملة من الاتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، كما نجدها تارة تقترح بعض المساعدات المالية والفنية وقد تزامنت هذه المرحلة مع أكبر أزمة بترولية أثرت كثيرا في كل الدول الصناعية ومنها الدول الأوربية وهذه الأزمة تعتبر كأكبر دافع الذي فتح المجال الواسع للحوار الاور مغاربي ومن خلال هذه الاتفاقيات حاولت الدول الأوربية أن تحافظ على الوضع القائم الذي يخدم بالدرجة الأولى مصالحها مع ايهام الطرف الأول المغرب العربي، بأنها تزيد مساعداته على تحقيق التطور والتقدم.

[1] مصطفى بخوش ، **المرجع نفسه**، ص 41.
[2] وليد محمود عبد الناصر، **مرجع نفسه** ، ص 123

أما إذا تمعنا في مختلف النتائج وعلى جميع المستويات فإننا نجد و بدون عناء إن الهوة بين الطرفين كبير وفي صالح الطرف الأوربي[1] .

ويتضح من أهداف الاتفاقية إنها تسعى إلى تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤساء الأموال، وتضمن الاتفاقية موضوع التنقل الحر للسلع حيث يأمل الطرفين في إنشاء منطقة التبادل الحر وذلك وفقا لتجسيد مبادئ العولمة الليبرالية وشتي نظام اقتصاد السوق كأسلوب لتحقيق التنمية في شتي المجالات وكذا الدفع بعجلة التطور والازدهار.[2]

المطلب الأول : مستويات التعاون الاقتصادي الاور مغاربي:

لقد دعم الاتحاد الأوربي الشريك المغاربي وذلك لتحديث اقتصادهم لتحقيق نمو ذكي ومستدامة من خلال الخواص في حوار اقتصادي واستشارات حول السياسة المتبعة وحشد المساعدات المالية، وقد عزز بيئة أعمال أفضل وإصلاحات تستسمج باستثمارات في المنطقة المغاربية وقد ركز الاتحاد الأوربي أيضا على دعم وطاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعتبر المستحدث الأول للعمالة وذلك بموجب آلية الاتفاقية التجارة الحرة لا سيما من خلال العمل على تحسين الوصول إلى التمويل والمعلومات وكذا العمل على تشجيع الإصلاحات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار تطوير المهارات والحماية الاجتماعية والتعليم والمياه والصحة بهدف بناء اتحاد طاقة وقوى قادر على التكيف والمواجهة.

1)الاتفاقيات الاور مغاربية من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر:

في افريل1995 وقعت دول من الاتحاد المغاربي على مجموعة من الاتفاقيات بشريكه الاتحاد الأوربي وذلك بخصوص إنشاء منطقة التبادل الحر وتجسد ذلك بالتعاون الثنائي بين دول من الاتحاد المغاربي ودول من الاتحاد الأوربي وذلك خلال تحديد المكونات السياسية الاقتصادية الأوربية في المنطقة المغاربية بشكل يسمح ضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

[1] مصطفى ينون، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006)، ص 15.
[2] الحاد على ، **مرجع نفسه**، س 120.

أ)الاتفاق المغربي الأوربي: لقد أصبحت هذه الاتفاقيات أداة صلة و إرتباط بين أوربا ودول المغاربية وتغطية المجالات الثلاثة التي أقرتها أرضية برشلونة في إطار حوار سياسي واقتصادي الذي يقضي بإنشاء منطقة التبادل الحر وذلك بالتعاون المالي والتكنولوجي الذي يساعدنا على إفراز عناصر الاستمرارية.

أولا في مجال الزراعة: يهدف الاتفاق إلى فتح المجال تدريجيا إلى تحرير مبادلات السلع الزراعية بين الجانبين، فهو بندرج ضمن خطة الاتفاقيات السابقة ألانه يقضي بتحديد حصص على الصادرات المغاربية قبل دخولها السوق الأوربية ضمن إعفاء جمروكي على أساس احترام التوقيت الزمني وعامل سعر الدخول، ويسظطر الطرف المغاربي إلى منح الاتحاد الأوربي نظاما خاصا لصادرته الفلاحية[1].

إن قراءة نظام التفضلات الخاصة بالصادرات المغربية يؤدي إلى إفراز خمسة أصناف من المواد الزراعية مع إعطاء معايير وأهمية كل منتوج طابعه في السوق.

الصنف الأول: المتوجات التي تستفيد من الإعفاء الجمروكي ومن سعر دخول مخفض ومتفق عليه وتخضع هذه المنتوجات إلى حقوق خصوصية مرتبطة بسعر الدخول وهذا يعني أن الحقوق الخصوصية ترفع كلما كانت أسعار الصادرات المغربية إلى الأسواق الأوربية تقل عن سعر الدخول، فيأخذ التفضيل الموجه للمنتوجات المغربية في إطار الحصص شكل إعفاء جمروكي وتطبيق لسعر مخفق ومتفق عليه.[2]

الصنف الثاني: المنتوجات التي تستفيد من الإعفاء الجمروكي في إطار حصص تعريفية غير خاضعة لسعر الدخول. (البطاطس، البصل، الزهور المقطوعة).

الصنف الثالث: المنتوجات المستفيدة من الإعفاء من الحقوق الجمروكية بدون تحديد للحصص ويتعلق الأمر ببعض الفواكه البطيخ، توت الأرض إضافة إلى بعض المنتوجات المحولة كالزيتون والطماطم، المقشرة. والمشمش المصبرة.

الصنف الرابع: منتوجات معفاة من الحقوق الجمروكية في إطار مقادير مرجعية حيث يعبر الإعفاء الجمروكي هو القاعدة العامة بالنسبة لهذه المواد لكن إذا ما تجاوزت الصادرات المغاربية مقدرا معينا ويصبح للسلطات الأوربية أن تخضع المواد المعنية إلى تقنين حصص

[1] فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الاور متوسطية** (المغرب: دار تبقال للنشر،1997)، ص 175.
[2] هاني أبوحلف،**المجموعة الأوربية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط** (القدس: الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية: 1989)، ص 27

تعريفية بحجم يساوي القدر المرجعي ويتعلق الأمر لبعض الفواكه كالمشمش، الكرز، الخوخ والحوامض.

الصنف الخامس: منتوجات تستفيد من تخفيضات جمروكية بدون تحديد الحصص ويتعلق الأمر بمواد محولة خاصة لحقوق جمروكية مخفضة بدون تحديد كمي وأهم هذه المنتوجات هي الفواكه المجففة وكذا الحوامض المحولة إلى عصير والتخفيض يكون بين 5% إلى 10 %.[1]

الاتفاق التونيس الأوربي: تمهدت هذه الاتفاقية على المقتضيات التي سبق التعامل بها بين الطرفين فيما يخص المنتوجات الفلاحية، فأرتبطت هذه الاتفاقية بعدم تطبيق ممارسات تحرير المبادلات على المتوجات الفلاحية على الأقل في بداية تنفيذها، حيث تعهد الطرفان بالسير التدريجي نحو التحرير المتبادل وهكذا أكدت الاتفاقية على مختلف الأنظمة المثبتة بالنسبة لكل نوع من المواد وعزم الطرفين على إعادة دراسة الأنظمة في حدود 2000 من أجل تحديد الإجراءات التحريرية الجديدة.

وضمن هذا التوجه قام البروتوكول الملحق للاتفاقية بتحديد معدل خفض حقوق الجمارك وكذا الحصص التعريفية المتفق عليها وكذا المقادير المرجعية المرتبطة بها ويتعلق الأمر بملف زيت الزيتون وهو القطاع الغالب في الزراعة التونسية وكذا الصادراتها بإخضاعة إلى حقوق جمركية بقيمة تقدر بـ 7,81 ايكو/100 كيلو[2].

3) **الاتفاق الجزائري الأوروبي:** دخلت الجزائر في علاقات مع الطرف الأوربي بأشكال وأنماط متعددة حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع الطرف الأوربي حيث كانت الجزائر طرفا موقعا في اتفاق الشراكة الاور مغاربية.

وأول اتفاق مع ايطاليا كونها لكونها دولة مجاورة تربطها الجزائر اتفاقيات اقتصادية مشتركة، حيث نجحت في إفتكاك اتفاقية صداقة وحسن الجوار مع الطرف الجزائري.

ثم تأتي اتفاقية الجزائر– فرنسا وذلك تبعا للإرث التاريخي، والعلاقات التقليدية التي وقعت اتفاقية شراكة الجزائر –فرنسا في سنة 2008 حيث تسعى هذه الاتفاقية إلى العمل على تشجيع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وذلك بتمويل مشاريع اقتصادية في المنطقة

[1] هاني ابو خلف، **المرجع نفسه**، ص 30.
[2] فتح الله ولعلو، **المرجع نفسه**، ص 132

وهذا في إطار تقوية العلاقات التعاون الاور مغاربية. ومن شأن هذه الاتفاقيات أن تدفع بعجلة تنمية الاقتصاد الوطني. وقد ساعد الجزائر الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي عرفته في تسعينات القرن الماضي على عقد اتفاقيات دولية وخاصة مع الشريك المجاور الأوربي. وقد عرف هذا النوع من التعاون الإقليمي شكلين من الشراكة ،الأول لتحقيق تعاون أورمغاربي والثاني في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

ونتطرق في هذين العنصرين إلى نطاق وأهداف ومحتوى كل نمط من النمطين المذكورين. فالأول من أجل الإحاطة بمواضع التعاون الاورمغاربي والثاني يتمثل في مشروع من أجل متوسط مزدهر ومتقدم[1].

وقعت الجزائر مع الاتحاد الأوربي عدة اتفاقية التعاون وهي ذو طابع تجاري ومدعما بروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية في كل خمسة (5) سنوات وكان الهدف وراء هذه الاتفاقيات في ترقية المبادلات بين الجزائر و أوربا وكذا رفع من حجم النمو التجارة الخارجية وكذا تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية. غير أن الاتفاق الجزائري الأوربي احتوى على (8) محاور تمثلت في الجوانب الآتية:

أ)**الجانب الأول:** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين الطرفين تساهم في تحقيق الرفاهية وكذا أمن المنطقة الاور مغاربية.

ب)**الجانب الثاني:** يتمثل في حرية تنقل البضائع وذلك للإقامة منطقة التبادل الحر حيث يعمل الطرفان على توسيع وتحرير المبادلات فيما بينها بصفة تدريجية وذلك بعدم فرض قيود كمية على الواردات وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية وكذا الحواجز التعريفية والتي تمتد على مدى 12 عاما، حيث المواد الأولية ستعرف إعفاء كلي من الحقوق الجمركية ابتداء من 1 سبتمبر 2005، وكذا انخفاض سعر تكلفة المواد المصنعة في الجزائر التي تأتي من السوق الأوربية وتتراوح لضريبة قدرها 5% إلى15 % من الحقوق الجمركية.

ج) **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التنسيق أو التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات وذلك بحق أنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الأخر وكذا تحرير الخدمات المالية والبنكية والاتصالات والموصلات.

[1] الحاج علي، **المرجع نفسه**، ص 125.

د) الجانب الرابع: الدفع الرأس مال، المناقصة وذلك بتسوية العمليات أو الصفقات التجارة بعملة قابلة للتحويل مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرأسمالية المستثمرة وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر.

هـ) الجانب الخامس: التعاون الاقتصادي بين الطرفان وكذا تقوية الشراكة التي تخدم المصلحة المشتركة ويتعلق هذا التعاون أساس يقوم على تسوية القطاعات التي تعاني مشاكل داخلية وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوربي وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وكذا خلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوربي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية.[1]

س) الجانب السادس: يتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي حيث يضمن هذا الجانب إجراءات الخاصة بالعمال وذلك بعدم المعاملة التميزية في شروط العمل والمكافآت *والتسريح والاستفادة من نفس الإجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد إضافة إلى التعاون الثقافي التربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات والتفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية.

ش) الجانب السابع: التعاون المالي الذي يقوم على : دعم الإصلاحات الهادفة التحديث وعصرنه الاقتصاد بما فيه التنمية الريفية.

-إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

-الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر.

د)الجانب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك :

- بتقوية مؤسسات الدولة وخاصة القانونية منها.

-التعاون في مجال تنقل الأشخاص (إعطاء تأشيرات).

[1] سامح غالي، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوربية متوسطية: مؤتمر فالتا **السياسة الدولية** ع 129، جويلية 1997، ص 128.

-التعاون في مراقبة الهجرة الغير الشرعية[1].

-التعاون في محاربة الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة:

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة المغاربية:

تشكل المنطقة المغاربية باب أوروبا إلى العالم النامي وبحكم الجوار الجغرافي و كذا العلاقات التاريخية التي تربطها بأوربا، حيث تحضي المنطقة المغرب العربي بأولوية مهمة في سياسات الدول الأوربية فأهمية المنطقة المغاربة في المفهوم الأوربي ترتكز على أنها تشكل مصدرا لمكاسب اقتصادية جمة، ودول الاتحاد الأوربي هي الشريك الاقتصادي الأول للبلدان المغاربية كما تعتبر السوق العربية من أهم الأسواق الاقتصادية بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي[2]. وذلك لتوفر المنطقة المغاربية لثروات نفطية والموارد الطبيعية الاقتصادية ومدخراتها النقدية ولتوفرها لسوق استهلاكية واسعة حيث تم إعطاء وصف للمنطقة المغاربية من طرف علماء الاقتصاد والسياسة أنها تمثل "رئة أوروبا الغربية التي تنفس بها، وقلبها الذي يضخ دماء الحياة في شرايينها، ونصفها الجغرافي عبر البحر المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الاستراتيجي إلا في ظل استقراره وأمنه" في ضوء هذه الحقائق فإن البعد الاقتصادي يصبح مكملا للبعد السياسي ذلك أن العلاقات الاقتصادية الاورمغاربية لا تقتصر على جانب واحد أو محدود من النشاط الاقتصادي، سواء كان هذا الجانب يتناول التبادل التجاري، أو المشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية أو صناعات جديدة بل يشملها كلها في آن واحد.

أولا: خصوصة المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوربي: ثمة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوستراتجية تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوربي بدون الاتحاد المغاربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وازدياد التنافس الدولي من الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية، فالاتحاد المغاربي بأقطاره الخمسة يشكل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوربي، وموازيا له تنظيميا إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الطويل لدول الاتحاد الأوربي فيه والذي تحول من مراحل المواجهة تارة إلى مراحل التعاون والتعايش و التواصل الحضاري تارة آخرى[3].

[1] سامح غالي، **المرجع نفسه**، ص 130.

[2] **المرجع نفسه**، ص 134.

[3] محمد علي السقاف، اليمن والاتحاد الأوربي، **السياسة الدولية**، ع 132، أكتوبر 2000 ص 124،

فالروابط الاقتصادية والسياسة والثقافية سواء المبنية منها على علاقات التبعية أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، وكلها تمثل كعوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الاور مغاربي[1].

والبحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوربي يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا وكذا دراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وكذا إمكانية إستعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية وأثرها في المسرح الدولي.

فدراسة العلاقات الاور مغاربية من الناحية السياسية والاقتصادية أو من ناحية مدى تأثير تطورها أو تراجعها، تكمن في تأثير تلك العلاقات عموما في السياسة الدولية لكلا الطرفين، حيث نتج من ذلك ازدياد الأهمية الإستراتجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل الأفاق الجديدة التي ترسم للمنطقة خلال القرن الحادي والعشرين، وفي ظل التحولات الدولية الجديدة التي يشهدها النظام العالمي. فالأهمية التي شكلها منطقة المغرب العربي لدول الاتحاد الأوربي تكمن في أن امتداد أوربا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي وإنما يأتي في اتجاه عن هوية مستقلة لأروبا، بحيث يمكن إن تكون في الاتجاهين التالين:

أ: الاتجاه نحو أوروبا الشرقية: وخاصة بعد التحولات التي شهدها العالم من سقوط الحائط برلين وانهيار المنظومة الشيوعية وفتح الأبواب أمام انضمام دول جديدة إلى الاتجاه الأوربي وغيرها من التحولات الدولية.

ب: الاتجاه نحو جنوب البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية: وخصوصا دول المغرب العربي، نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ الأهمية على الصناعات الغربية، لامتلاكها مادة النفط واتساعا أسواقها الاستهلاكية[2].

ثانيا: دوافع السياسة الاقتصادية الاور مغاربية: تكسب بلدان المغرب العربي أهمية خاصة في سياسات الاتحاد الأوربي لأسباب عديدة جغرافية وتاريخية واقتصادية سياسية وذلك مرورا بالتاريخ الذي شهد حالات مد وجزر في العلاقات الاور مغاربية إلا أن الإهتمام

[1] عبد الرحمان صبري، مستقبل العلاقات العربية- الأوربية: من الحوار إلى الشراكة ، **شؤون عربية** ،ع 90، جوان 1997، ص 85.
[2] عبد الرحمان صري، **المرجع نفسه**، ص 87.

بالمنطقة المغاربية على مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي حديث العهد، ويعكس هذا الاهتمام طموح السياسات الأوربية في التحول إلى القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية وإلى امتلاك الوسائل والقدرات التي تؤهلها لان تصبح إحدى القوى الفاعلة في النظام الدولي حيث شهدت علاقات التعاون الاقتصادي الاور مغاربي حالات من الصعود والجمود نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية[1].

أ:الاهمية الإستراتجية للمغرب العربي: إن لمنطقة المغرب العربي متسع جغرافي حيث يشمل لحوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى إقليمه اليابس الواسع الذي يعتبر كجزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، ويشكل كتلة جغرافية متسعة ومتماثلة، لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخية وتقاربا في نشاط السكن، كما أن المغرب العربي يعتبر كأقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا إذ يقع في شمال غرب القارة السمراء مشكلا في الوقت ذاته كجناح غربي للوطن العربي[2].

وقد أعطت هذه الطبيعة الجغرافية للمنطقة المغاربية رصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي وهذا راجع إلى التراث التاريخي وتعاقب الحضاري للمنطقة. كما تحوي المنطقة المغاربية على أراضي زراعية خصبة وشاسعة حيث تقدر مساحتها ب 22,3 مليون هكتار وتتوفر فيها ثروات باطنية كالمعادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة أهمها: النفط والغاز الطبيعي وكل من ليبيا والجزائر. الحديد والرصاص والفوسفات في كل من تونس المغرب موريطانيا، كما أن التلاحم الاجتماعي وكذا الاندماج لمجموعة من البني الاقتصادية التحتية والشعور المتنامي لدى سكان المغرب العربي بأهمية دورهم في المنطقة كلها عوامل كان يفترض أن ندفع إلى مزيد من التأثير والفعالية، حيث لعبت دول المغرب العربي دورا مهما في تحسين العلاقات العربية، حيث احتضنت لمؤتمرات القمة العربية إضافة إلى قيامها بدور دبلوماسي مميز في المصالحات عربية –عربية وعربية – أوربية لهذا يشكل المغرب العربي أهمية إستراتجية في سياسة دول الاتحاد الأوربي وهذا ما دفع به إلى الاهتمام بتلك المنطقة وكذا العمل على تطويرها وذلك بالقيام بعلاقات مع دول المغاربية بهدف المحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية فيها[3] .

[1] سامح غالي، **المرجع نفسه**، ص 135.
[2] محمد علي السقاف، **المرجع نفسه**، ص 131.
[3] الحاج علي، **المرجع نفسه**، ص140.

ب: أهمية السوق المغاربية كسوق للصادرات الأوربية: تكمن هذه الأهمية في فتح مجال واسع للمشروعات التنموية التي توفر فرص استثمارية للطرف الأوربي، فهناك عدد من المشروعات المغاربية قامت يتنفذها شريكات أوربية ، مثل النهر الصناعي العظيم في ليبيا ومشروع القطار المغاربي ومشروع أنابيب نقل الغاز الطبيعي المغاربي التي تمر عبر إسبانيا نحو أوربا هذه إضافة إلى العمل على تحسين القدرة الشرائية في البلدان المغاربية والذي يسهم في إنعاش برنامج الصادرات الدول الاتحاد الأوربي وبالتالي فان هذا الانتعاش يساعد الاتحاد الأوربي لكي يصبح القوة الاقتصادية الأكثر تأثيرا في الإقليم المغاربي.

إن احتياط وإنتاج صادرات المغاربية من النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل وكذلك المشتقات النفطية ومنها: البلاستكية، الأسمدة، خامات الحديد والفوسفات و اليورانيوم كلها تلعب دورا مميزا في امتداد الاقتصاد الأوربي بالطاقة وتحقيق الاستقرار لهذا الاقتصاد. إضافة إلى دور الفوائض المالية النفطية في خلق فرص واسعة أمام الشريكات الأوربية وذلك بإنشاء مراكز للدراسات والخبرة الاقتصادية والاستثمارية وفتح شريكات الهندسة والمقاولات.

كل هذه العوامل دفعت إلى قيام بعلاقات تجارية بين دول المغرب العربي مع الدول الاتحاد الأوربي، حيث تم توقيع اتفاقيات اقتصادية تجارية بين كلا الطرفين هدفت إلى إزالة الحواجز الجمركية أمام المنتجات المغربية والى تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.[1]

حيث دفع هذا التعاون إلى استمرار الاتحاد الأوربي في تفعيل وتحسين العلاقات مع دول المغرب العرب على الرغم من المساعدات التي تقدمها دول الاتحاد إلى الدول أوربا الشرقية

انطلاقا مما تقدم نلاحظ أن سياسة الاتحاد الأوربي في دول المغرب العربي ترتكز على أبعاد إستراتجية واقتصادية وسياسية حيث تسعى دول الاتحاد من خلالها للمحافظة على مصالحها ونفوذها التاريخي في المنطقة وخاصة في ظل التحكم الأمريكي في مصادر النفط المنتشرة في دول المغاربية وهكذا تزداد مخاوف الاتحاد من النفوذ الأمريكي في

[1] فتح الله ولعلو ، **المرجع نفسه**، ص 156

المنطقة المغاربية والتي كانت تتزايد لولا أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي غير مجري هذه العلاقات وعودة السيطرة والنفوذ إلى أيدي الاتحاد الأوربي[1]

خاتمة الفصل الثاني:

رغم أن الشراكة الاور مغاربية تقوم بين طرفين غير متكافئين مقارنة بمستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد تمكنت من إعطاء للطرف الأوربي فرصة لإعادة تفعيل دورها السياسي في المنطقة المغاربية وساهمت في تحقيق مزيد من الانسجام في سياسة الخارجية. واتخاذ إجراءات التي من خلالها تتدفق الاستمارات الأوربية في بلدان المغرب العربي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وكذا رفع مستويات المعيشة والحد من البطالة وكذا مكافحة الظواهر والآفات الاجتماعية التي تؤثر في استقرار والأمن الداخلي والإقليمي لهذه البلدان المغاربية.

وكذا تقليل من المخاطر الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها أوربا في حال عدم تحقيق الاستقرار المنطقة المغاربية التي تتمثل في الهجرة وتفشي طاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1] عقد الرحمان صبري **المرجع نفسه**، ص 90.

الفصل الثالث

تحديات ومعوقات مبادرة 5+5 في تحقيق التكامل ألأورو مغاربي .

مقدمة الفصل:

لقد شكلت التحولات الإقليمية والدولية التي تعرض لها العالم بشكل عام والمنطقة الاورو مغاربية بشكل خاص انعكاسا سلبا على الصعيد الإقليمي نتيجة الأزمات والنزعات التي شكلت عائق وتحدي لنجاح المشروع الأورو مغاربي. فكيف هي هذه التحديات وكيف عرقلت ذلك؟

ومن أجل معرفة هذه العوائق والتحديات تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث ومطالب التي تفسر لنا هذا الوضع.

المبحث الأول: معوقات التكامل المغاربي:

يعتبر المغرب العربي كمنظمة فاعلة وواعدة حيث يضم في عضويته على خمس دول إلتزمت بالتعامل بفاعلية مع مشاكل المنطقة ككل.

فالإتحاد المغاربي يواجه جملة من التهديدات أو التحديات، لعلى أبرزها الصراعات وعدم الاستقرار الداخلي، وكذا الاعتماد على الاقتصاديات الريعية وعدم تنوع النشاطات الاقتصادية، ومشكلة تمكين المرأة وفقر الدخل. إستمرار بروز الانقسامات السياسية بين أعضاء الاتحاد إضافة إلى انتشار لبعض الأمراض نتيجة سوء الظروف المعيشة.

كما يعاني الاتحاد المغاربي من مشاكل الإرهاب والجريمة المنظمة إضافة مشاكل طبيعية كالاحتباس الحراري وتغير المناخ وانتشار التصحر.

المطلب الأول: المعوقات السياسية:

يعاني الاتحاد المغاربي من تحديات وعراقيل سياسية والتي تنحصر أساسا في التهديدات أو التحديات المرتبطة بعملية التحول من النظم التسلطية و الاستبدادية إلى نظم ديمقراطية، في هذه العملية الانتقالية تواجه تهديدات ومخاطر كأمنية وهي تتصل جوهريا

بعوامل إستراتجية واقتصادية وديمغرافية تتحكم فيه ديناميكية مشتركة بين أقطاره التي تتأثر أيضا بما يجري في البلدان الإفريقية المجاورة[1].

1)**غياب الديمقراطية:** إن غياب الديمقراطية أو ضعفها في المجال السياسي المغاربي ساهم في تغير مشروع البناء المشترك المغاربي، وكذا جعل المشاريع التكاملية تفقد قوة الدفع التي تضمن استمرارها. فلم يكن جيل النخب المغاربية الممارس للمسؤولية ينظر إلى البناء الجهوي على أنه شامل للبناء الوطني وكسبيل مفضلة بين السبيل لبلوغ أهداف العزة والإزدهار[2].

فالاتحاد المغاربي منذ نشأته لا يزال يعاني من اختلاف الرؤى الوحدوية حيث ظهرت هناك تيارات سياسية تتجاذب فيما بينها. حيث يدعو بعضها إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى التحقيق التجمع المغاربي حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغاربية بإتباع الوحدة الاندماجية والتي لا تحدث إلا بالتعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع و كذا دعم التشاور السياسي والأمني لهدف الاندماج التدريجي وذلك على أساس أن الأحداث قد اثبت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود.

ويرى التيار الأخر أنه من الأفضل البدء بالعمل المشترك المغاربي في مختلف المجالات وذلك لتحقيق اندماج دول المغرب العربي و وحداته.

2-**قضية لوكربي:** تعتبر كأنهم قضية سياسية انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبيا سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية حيث عرقلت هذه القضية مسيرة الشراكة المغاربية وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات الدول المغاربية في عقد الثمانيات، فبعد إصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 من طرف مجلس الأمن الذي فرض حضرا جويا على ليبيا حيث كلفها حضرا جويا وعسكريا ودبلوماسيا وطالبت ليبيا من دول المغاربية بالوقوف إلى

[1] محمود جبريل، **التحديات الأمنية في الحوض المتوسط**، على موقع//
https: www.facebook.com/notes le 03/04/2017

[2] عابد شريط، الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي، **المجلة السياسية**، ع 153، مصر 2003، ص 80.

جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن وذلك استنادا لقرار المادة 14 من معاهدة المغاربية الذي ينص على أنه كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى إلا إن الدول المغاربية طبقت الحضر ولم تساند الدولة الليبية مما كلفها عن غياب في قمة نواقشط وتونس[1].

فالعداء السياسي بين الدول المغاربية نجدة نتيجة الصراع الإيديولوجي الذي عرفته العلاقات الدولية أثناء نظام الثنائية القطبية، فبعض دول الاتحاد المغاربي تعتمد الإتجاه اللبرالي وبعضها الأخر يعتمد الاتجاه الاشتراكي السوفياتي[2].

3-النزاع الحدودي الجزائري والمغربي (الصحراء الغربية): فمشكلة الصحراء الغربية عرضت العلاقات الجزائرية المغربية للشلل لسبب تبادل الاتهامات، ففي كل دورة تتهم السلطات المغربية السلطات الجزائرية مما نتج عنه عن عرقلة مسيرة التكامل المغاربي.

ولقد انفجر الخلاف بين المغرب والجزائر في عام 1995 حيث أعلنت المغرب عن تجميد نشاط الاتحاد واتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية بسبب رسالتها لمجلس الأمن وإلقاءها لكبار المسئولين في الأمم المتحدة.

كما اعتبر المغرب إن تدخل الجزائر أدى إلى إجهاض مخطط التسوية لحل النزاع ودعم موقف الصحراء الغربية.

لكن الدول الثلاث دعت إلى ترك هذا الملف جانبا لتعطيله لمشروع التكامل المغاربي وعدم ربط العلاقات الاقتصادية وكذا المصالح الإستراتجية بهذا الملف والقيام بمبادرات تعاونية من اجل تفعيل الاتحاد المغاربي.

وكلف هذا النزاع بغلق الحدود البرية وفرض التأشيرات داخل المغرب العربي وظهور عراقيل ذات طابع تجاري والمتمثلة في فرض تراخيص استيراد من طرف الجمارك وهذا لعرقلة الواردات القادمة من الدول المغاربية الأخرى.[1]

[1] عابد شريط، المرجع نفسه، ص 90.
[2] المرجع نفسه، ص94.

هذه المعوقات السياسية التي تقف كوجه يعرقل من تحقيق هدف التكامل المغاربي وتعتبر العلاقات الجزائرية المغربية من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل سيما أنه لا يمكن تصور بناء مشترك مغاربي دون المغرب والجزائر وذلك لحكم أهميتهما الاقتصادية وثقلها السياسي والاستراتيجي بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة حيث تعتبر كطرف مهم وفاعل في العلاقات الأور مغاربية. وان أهمية التوافق المغربي الجزائري رغم حالة الانقسام بينهما سيسمح لدول المنطقة بالانخراط في دينامكية تكاملية سيكون لها أثر بالغ في مسار الاتحاد المغربي[2]. هذا فيما يخص المعوقات السياسية فماذا عن الاقتصادية؟

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية:

تظهر المعوقات الاقتصادية المغاربية في التفاوت وعدم التكافؤ في النمو الاقتصادي بين دول المغاربية وذلك في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وفي توزيع القوى الإنتاجية والثروات الطبيعية في مستويات النمو الاقتصادي وكذا قدرة السوق على الاستجابة للطلب.

ونتيجة التفاوت مستويات التطور الاقتصادي ظهرت أوضاع تعمق هذا التفاوت منها ما يتعلق بتخلف آلية التكامل والاندماج بين الدول المغاربية .

وتتمثل هذه المعوقات في مجموعة من التحديات أهمها: نقص البني التحتية الضعف التكنولوجي والعلمي وغياب الخبرة والتجربة في العملية الاستثمارية كل هذه العراقيل كلفها تبعية اقتصادية أوربية ويظهر ذلك في النشاطات المناجم والطاقات الإستخراجية والتي يتم معالجتها في الخارج وترجع كمواد مصنعة تباع إلى الدول المغاربية بالعملة الصعبة[3].

---

[1] جاسم شعلال، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي، بحث في جغرافيا السياسية **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، ع 4، العراق، 2011، ص 220.

[2]- Blin louis, les relations économiques entre la CEE et pays de Maghreb l'Europe et la France éditions CNRS, 1992, p.58.

[3] صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشاكة مع الاتحاد الأوربي ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، ع 2 الجزائر 2003، ص 35.

1-**التبعية الإقتصادية:** إن اغلب المؤشرات الاقتصادية للدول المغاربية الحالية كلها تشير إلى تجدر التبعية للاقتصاديات الدول الأوربية وبالتالي فالتبعية لا يمكن أن تحدث إلا بترتيبات إقليمية. وأن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الأوربية الصناعية وكذا مرتبطة بالتغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي.

وقد أثر الاتحاد الأوروبي على البنية الاقتصادية للدول المغاربية ويظهر ذلك في زيادة حجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الدول المغاربية أو على حجم العمالة المغاربية بأوربا وتحويلاتها المالية ذات التأثير المباشر.

فعلاقات الاقتصادية المغاربية مع الاتحاد الأوربي في مجال حركية السلع والخدمات تعكس مظاهر إنعدام التوازن وتدهور التبادل وتطور التبعية في ظل استمرار الاختلافات الهيكلة والنوعية في بنية وتركيب اقتصاديات التجارة الخارجية[1] فرغم حجم المبادلات وأولوية أسواقها الأوربية فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي وهذا دليل على أن الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقة التشاركية التجارية و الاقتصادية هي دول المغاربية حيث بلغت مستويات التبعية إلى 73% في حين النسبة لا تتجاوز في الاتحاد الأوربي سوى 25 % وذلك لتنوعها السلعي وكذا توفر النوعية والجودة داخل الأسواق الأوربية[2].

[1] كفاح عباس رمضان، تفعيل اتحاد المغرب العربي رؤية مستقبلية **مجلة دراسات إقليمية** ، ع 16، جامعة الموصل ،2009، ص 25.
[2] أحمد مالكي، **الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية**، قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة 17. 18 فيفري 2013.

جدول : إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية (الوحدة مليون دولار)

المصدر / الاتجاه	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريطانيا
تونس		**19,6** **13,3**	**50,7** **49,9**	**11,7** **5,9**	**0,8** **0,1**
الجزائر	**17,2** **22,7**		**1,4** **0,4**	**28,5** **7,8**	**0,0** **3,2**
ليبيا	**69,8** **38,9**			**5,3** **8,4**	**0,0** **0,0**
المغرب	**12,3** **5,3**	**13,5** **14,7**	**5,2** **3,0**		**5,8** **0,0**
موريتانيا	**1,6** **10,1**	**0,0** **12,0**	**0,0** **0,0**	**35,3** **14,0**	

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2006

ونلاحظ من خلال الجدول أن الدول الثلاث المغرب الجزائري–تونس التي تعكس المفهوم الأوربي للمغرب العربي أما ليبيا و موريتانيا خاصة فتكاد تكون التجارة معها مغاربيا دون جدوى إذا استثنينا ببعض المنتجات الطبيعية[1]. ولا يمكن إقامة تكامل دون بناء اقتصاديات قطرية فتحقيق الأمن الاقتصادي لدولة معينة في التكتل سيخلق فوائض في بعض السلع مع بقاء النقص في الأخرى، إلا أنه في الحالة موريتانيا نلاحظ هناك وضع تبادلي جاف.

ثانيا: سياسة الركود الاقتصادي: ظهرت استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي في كل من المغرب وتونس والجزائر في وقت واحد تقريبا وذلك في الثمانيات وفي الحديث عن حالة تونس وذلك خلال المحاولة الباهتة لإعادة هيكلة الاقتصاد والانفتاح التي حدثت بعد عزل بن صالح وكذا حالة ليبيا في عام1988 حيث شهدت تأخر الانفتاح بسبب العائدات النفطية الضخمة التي تمتعت بها الحكومة وسمحت لها إلى حد ما بينما تجاهلت الاستحقاقات الاقتصادية.

وقد غيرت كل من تونس والمغرب بحلول نهاية 1982 قوانين الاستثمار، وذلك الإتاحة الفرصة أمام قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص.

[1] **المرجع نفسه**،ص08 .

حيث لجأت كل من تونس والمغرب إلى إعادة جدولة جزء من ديونها وذلك ضمن البرامج التي قدمها الصندوق النقد الدولي.

كما دخلت الجزائر1989 في اتفاقية مع الصندوق النقد الدولي على الرغم من التقشف الذاتي الذي عرفته في تلك الفترة. وقد سمح قانون الاستثمار الجزائري بتسهيلات واسعة للقطاع الخاص في البلاد.

وفي ليبيا جاء إدخال نظام التشاركية في عام1987 الذي يسمح بالتجارة والخاصة وقيام المشاريع التي يمكن إن يساهم في رأسمالها الأفراد تحت عنوان شركاء وليس أجراء والتي نص عليها الكتاب الأخضر، فهذا التغير الغير المتوقع والمفاجئ يشير إلى صعوبات اقتصادية عانتها الجماهيرية[1].

فالجهود الطموحة التي بذلت أثناء فترة الانفتاح الاقتصادي جاءت لتبرهن أن الدولة هي المبادرة والمنظمة والمنفذة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بشكل حاسم ونهائي قد تراجعت إلى الوراء أو فقدت وزنها.

وهذا ما لاحظه الرئيس بن جديد عام1981 أن نوعية الإدارة التي نظمت المشروعات الوطنية في الستينات وبداية التسعينات لم تعد تناسب ومقتضيات التنمية الوطنية ولامع حاجات الإدارة لعقد الثمانيات[2].

وفي كل بلدان المغرب العربي وبالأخص الجزائر وتونس، تميز تاريخ التنمية الاقتصادية فيها بعد الاستقلال بتدخل فاعل للدولة في كل قطاعات الاقتصاد باستثناء ليبيا حتى حلول عام 1969. وعملت هذه الدول المغاربية على تبني النظام القائد من أجل خلق هيكلة معقدة وطبقات متعددة البيروقراطية وآليات المراقبة والإشراف المستمدة من النموذج السوفياتي وهذا نتيجة تجربة التنظيم الاقتصادي والتخطيط المركزي الحضري الذي خلقه الفرنسيون.

[1] محمد عبد الباقي الهرمامي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1999) ص 140.

[2] Jean Claude sautucci « le plan quinquennal marocain « le grand Maghreb » n°22 juin 1983.

وهكذا فالدولة لم تحتل المكانة القيادية العليا التي تشرف على الاقتصاد فحسب بل اخترقت أيضا ادني مستويات التعامل الاقتصادي. وقد سجلت أقصى درجات تدخل الدولة في حياة المواطنين الاقتصادية وذلك ما عندما توقف تشجيع دور القطاع الخاص في ليبيا عام 1985.[1]

ولقد عرفت المؤسسات الاقتصادية معاناة في بلدان المغاربية وهذا نتيجة حالة الضعف في التنفيذ والتسيير الاقتصادي إضافة إلى وجود أسواق مختلفة وكذا هياكل تجارية موجهة نحو الاستعمار السابق (التبعية الاقتصادية).

حيث أصبحت الأسواق غير قادرة على ضبط اقتصاد البلاد وهكذا حالت الفوضى في الأسواق الاقتصادية نتيجة تنقل مسؤوليتها إلى تسيير تلك الموارد على أثر انسحاب الاستعمار الفرنسي (نقص الخبرة والتجربة في التسيير)[2].

جدول مبادلات الجزائر مع باقي بلدان اتحاد المغرب العربي (بالمليون دينار)

	الواردات		الصادرات	
	1992	1993	1992	1993
المغرب	2111	1357	937	2979
تونس	2694	2395	354	730
ليبيا	51	46	59	59
موريتانيا	–	–	354	730
المجموع				

مصدر: وزارة المالية.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن مبادلات الجزائر مع بلدان المغرب العربي تتسم بالجمود فمبيعاتها تقتصر على منتوجات المحروقات (إلى مرويطانيا والمغرب) وهذا يفسر

[1] Emile robert Perrin, les grands problèmes internationaux, paris , massou 1994.p 60.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي ، **المرجع نفسه**، ص 145.

ضعف المبادلات مع ليبيا التي تمثل سوقا حيويا بالنسبة لتونس والمغرب. حيث تتدخل ليبيا في التجارة بين المغاربية كمستورد من المغرب وتونس ويتشكل هامشي مع الجزائر.

الاعتماد على الاقتصاد الريعي: لا تزال الدول المغاربية وبالأخص ليبيا والجزائر تعتمد على تسويق النفط والاقتصاد الريعي. العامل الذي تدفع تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى مما انعكست سلبيا على تحسين طاقة البلاد الإنتاجية.

كما عرف تخلف في الإنتاج الزراعي بشكل كبير عن تلبية الحاجات الغذائية نتيجة للنمو السكاني السريع، الأمر الذي زاد من الضغوطات على الأسواق الخاضعة للرقابة وجعل من الاستيراد المتنامي للغذاء حتمية لا مقر منها.[1]

علما أنه استيراد الغذاء جزء منه يكون بالعملة الصعبة النادرة في كل بلدان المغاربية وفي نفس وقته ازدادت الضغوط على الأسواق الرسمية وذلك نتيجة التضخم النقدي السريع خاصة في الجزائر وليبيا. مما أدى إلى فائض والسيولة وقيام أسواق موازية حيث القيمة الحقيقية للعملة الوطنية لا تشكل الأجزاء من القيمة المحدودة رسميا.

وخلف هذا المشكل نقص في الغذاء المتنامي وكذا النقص في السلع الاستهلاكية إلى جانب التضخم نتيجة عدم استخدام الرأسمال بفعالية. وقد برزت أعباء الديون في كل البلدان المغاربية باستثناء ليبيا[2].

هذا فيما يخص معوقات التكامل المغاربي فماذا عن المعوقات التي يشترك بها مع الاتحاد الأوربي؟ وكيف لعبت الدور المعرقل أمام نجاح المشروع الاورو مغاربي ؟

وهذا ما سنتعرف عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تحديات سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية:

تواجه السياسة الأوربية في المنطقة المغاربية لبعض التحديات بالنسبة لهيكليات الاتحاد الأوربي وقدراته، وهذا ما دفع بالاتحاد الأوربي أن يتعامل مع الدول المغاربية

[1]-Bruno Etienne, Algérie : cultures et révolution, histoire immédiate (paris : étudient de seuil, 1977) p ;32.

[2] صالح صالحي، **المرجع نفسه**، ص 40

بأسلوب أكثر شدة وحزما مما هو عليه ألان، وبالتالي فإن دول الاتحاد الأوربي قد تشهد أزمات سياسية واجتماعية أو اقتصادية وذلك نتيجة عدم قيامها بالدور الذي يجب أن تقوم به في معالجة بعض الأزمات الإقليمية المستقبلية، فما هي هذه الأزمات والتحديات التي واجهتها السياسة الأوربية في المنطقة المغاربية؟

المطلب الأول: مقارنة تفاوت الدول الأوربية بالاتحاد المغاربي في مجال العلاقات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

تشكل الشراكة الاورو مغاربية تحديا لسياسات دول الاتحاد الأوربي التي أصبحت تخشى من أن تتشكل هذه الشراكة انتهاكا لسيداتهم. وذلك أن السيادة الوطنية تشكل تحديا حقيقيا للسياسات الأوربية في المنطقة المغاربية فهذه الشراكة تميل إلى كسر الفصل التقليدي بين الداخلي والدولي وذلك الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الأوربي مع بلدان المغاربية تسمح من التدخل من أحد الشركاء في الشؤون الداخلية للأخر إذ أن هذه الاتفاقيات تشمل على بنود تلزم الدول الأعضاء احترام حقوق الإنسان. فإذا فشل احد الشركاء من بلدان المغاربية في الوفاء بالتزامه بشكل ذلك انتهاكا لحقوق الإنسان.[1]

1-**على الصعيد الاقتصادي:** تبقي سياسة الاتحاد الأوربي تواجه لتحديات اقتصادية موحدة وذلك من خلال السؤال عما إذا كانت دول الاتحاد الأوربي تملك فلسفة مشتركة أو مقاربة لأنشطتها ومشاريعها الاقتصادية في المنطقة المغاربية. فالاتحاد الأوروبي يؤكد من خلال هذه المشاريع والأنشطة الاقتصادية ليست سوى تعبير عن مسؤولية أوربا الإنسانية والتنموية إزاء جيرانها الجنوبيين للمتوسط (المنطقة المغاربية)[2] في حين يعتبر السياسيون الأوربيون أن مبادرة الأورو مغاربية تشكل تعبيرا عن سعي أوربا للتوصل إلى أمن مشترك في محيطها الأوسع. وهذا ما نفهمه من خلال تصريح وزير الخارجية الفرنسي السابق "دوشاريت" الذي يؤكد أن هذه الأنشطة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية عبارة عن

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص 148
[2] صالح صالحي ، **المرجع نفسه**، ص 43

تنافس جيوسياسي واقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك وأمام هذه الآراء الأوربية حول مدى أهمية قيام سياسة أوربية موحدة تعكس الوزن الاقتصادي لدول الأوربي على المستوي الدولي ما دفع إلى ارتفاع مستوى التحدي الذي تتعرض له السياسات الأوربية في المنطقة المغاربية.

2- **على الصعيد السياسي:** إن توحيد السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي على الصعيدين الإقليمي والدولي يشكل ابرز التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوربي على صعيد علاقاته الخارجية وخاصة أن طريقة صنع القرار الأوربي الخارجي تصل أكثر تعددية، لان هذا الأخير يأتي كحصيلة مواقف ومصالح متعددة، وبالتالي فانه يترتب على الاتحاد الأوربي يأتي بجواب مقنع على السؤال المتعلق بمعرفة ما إذا كان يملك بالفعل سياسة خارجية وأمنية مشتركة أزاء المنطقة المغاربية. وأن عدم توحيد سياسات دول الاتحاد الأوربي في إطار سياسة خارجية موحدة يشكل أكبر عقبة في طريق الاتحاد المركز الدولي المنافس للولايات المتحدة الأمريكية[1].

3- على الصعيد الأمني: تواجه السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية تحديا أخر يتمثل في رفض البلدان المغاربية لآي مشروع أوربي أمني لبلدان المغاربية، وهذا ما دفع بدول الاتحاد الأوربي إلى تعديل إسم المشروع الأمني الذي تقدمت به فرنسا و مالطا أثناء توقيع الميثاق الأمني الأورو مغاربي والذي يلزم من كل دول الأعضاء المشاركة في الحلول السلمية للنزعات والامتناع عن العنف والتمسك بالحوار حتى في حالات الأزمات.

مادام التوازن الاستراتيجي في المنطقة المغاربية مختلا، ما لم تحل قضايا احتلال الأراضي، وهذا ما أدى إلى الحد من سياسات التعاون الأمني التي كانت تطمح دول الاتحاد الأوربي إلى تحقيقها في ما بين بلدان المغاربية[2].

[1] كفاح عباس رمضان، **المرجع نفسه**، ص 30

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص 150.

4- **على الصعيد الاجتماعي:** لقد عرقل ظهور التيارات المتطرفة في المنطقة الأور مغاربية عملية الشراكة. حيث عرفت المنطقة الأورمغاربية تطرفات فكرية ودينية والتي ميزت خاصة الدول العربية الإسلامية. وهي نتائج أوضاع ثقافية سياسية، اقتصادية واجتماعية وتعود هذه الأفكار إلى ظهور الإسلام وبداية الفتوحات الإسلامية التي عرفت أفكار معاكسة من طرف أوربا نتج عنها حروب صليبية التي أستمرت حتى العصور الوسطى.

فمنطقة المغاربية مستهدفة مباشرة من طرف الاستعمار الأوربي وتحديد الاستعمار الفرنسي على الجزائر–تونس والمغرب أما الايطالي على ليبيا والاسباني على موريطانيا فالتطرف الفكري عرف ظهورا بارزا في وقتنا الراهن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النموذج الليبرالي، وهي أفكار جاءت لتؤكد على أن الصراعات المستقبلية التي ستستهدفها المنطقة أساسها فكري ثقافي عكس مادعى إليه هنتكتون.

ولقد عرفت هذه الأفكار رواجا كبيرا خاصة بعد أحداث11 سبتمبر 2001 وباستمرار مثل هذه الأفكار القائمة على التطرق في المنطقة الأورو مغاربية أصبح من الصعب القيام بأي عملية تكاملية في أي مجال ما[1].

ولقد نتج من خلال أفكار التطرف في المنطقة الأورو مغاربية عن تنامي ظواهر خطيرة مثل: الإرهاب وفي وقتنا الحالي أصبحت منطقة غرب المتوسط أكثر الأقاليم تأثرا بالعنف والأمن وهو الذي يؤثر بشكل مباشر على العديد من الأنشطة الاقتصادية ومنها العمالة المهاجرة ويمثل التطرف الإسلامي أحيانا مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول الرئسية مثل: الجزائر – تونس – المغرب هاجسا لدول الضفة الشمالية.

فعدم استقرار دولة في حجم الجزائر وكذا موقعها الاستراتجي وكذا موقعها الاستراتجي وكذا الدور المحوري سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال الاستقرار إذا ما استمر أنتشار هذا المدى الخطير الذي يهدد أمن الدول المجاورة[2].

[1] صالح صالحي ، **المرجع نفسه**، ص 45.
[2] على الحاج، **المرجع نفسه**، ص 200.

5-ضعف أداء منظمات المدني: أصبح دور المجتمع المدني جد محدود وشبه ضعيف خاصة إذا تعلق الأمر بمنظمات الضفة الجنوبية حيث أن المجتمع المدني بمختلف فواعله بشكل أساس إقامة شراكة مبنية على العمل القاعدي وكذا خارج الإطار الرسمي لوحده ثم الامتداد إلى كافة فئات المجتمع حيث إن المجتمع المدني من شانه معالجة الهواجس التي تحملها الضفة الجنوبية الغربية.

فالمجتمع المدني في المنطقة الاور مغاربية هو شبكة من الهيئات والمنظمات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية والتي تأتي في الطرف المقابل للدول والمنظمات في المنطقة والتي تتميز بالاستقلالية في العمل واتخاذ القرار الذي يصدر من خلال المؤتمرات العديدة[1].

ونظرا للإهمال المتجمد للمجتمعات المدنية في حد ذاتها باعتبارها لا تمثل أولوية حقيقية وكذا الاختلاف في درجة تطور المجتمعات المدنية بين الضفتي غرب المتوسط. حيث نلاحظ أن الضفة الشمالية لغرب المتوسط متقدم في هذا المجال من المنظمات وذلك من خلال قدراته العالية في التأثير على الصعيد الإجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. إضافة إلى قدراته التمويلية العالية من طرف السلطات الأوربية على عكس الدول المغاربية التي يسيطر عليها طابع التخلف، فهي تعاني من معوقات مالية لهذه المنظمات كما أن هذه المنظمات لا تمتع بالتمثيل نفسها لدى عامة الشعب في الدول المغاربية و لا تدافع عن المصالح العامة للمجتمع.

وان هذه المنظمات لا تمتلك أية سلطة في صنع توجيهات فكرية لصناع القرار في أعلي هرم السلطة.

فهذا الاختلاف الكبير بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة الاورو-مغاربية لا يساعد إطلاقا في سبيل الوصول إلى الأهداف المعلنة عنها فيما يخص هذه المنظمات [2].

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص 155.
[2] علي الحاج، **المرجع نفسه**، ص 208.

المطلب الثاني: تقييم مبادرة 5+5

لم تتطور العلاقات الاور–مغاربية على المستوى الكيفي ولا على المستوي التجاري، كما أن الجانب الاجتماعي لهذه العلاقات قد عرف من جهته بعض التراجع بالنزعات التجارية ومراكز الاهتمام القطاعية لتي كانت موجودة في الماضي لا زالت حاضرة. وهي تمثل الصادرات الفلاحية التقليدية بالنسبة لتونس والمغرب وكذا شروط الضخ الغاز الجزائري.

فالتبادلات التجارية الاور مغاربية أصبحت مهددة من التنافس الأسيوي وكذا الأمريكي. أما على المستوى الاجتماعي فان العلاقات الاور مغاربية قد عرفت تراجعا حقيقيا باتجاه أوربا لسبب عدم تطبيق البنود الاجتماعية الموجودة في اتفاقيات التعاون.

إن هذا الركود الذي أصاب العلاقات الاور مغاربية له عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1–**التفاوت الديناميكي الداخلي لكل من أوربا والمغرب العربي:** فأوربا عرفت بالفعل خلال الثلاثين سنة الأخيرة تحولات كبيرة بحيث أصبحت هي القطب الجهوي الأول في العالم. وقد عرفت تلاحما اجتماعيا قد تدعم بفضل تبني سياسيات مشتركة إدماجية حتى وصلت إلى الوحدة.

كما أن أشعاعها في محيطها القاري قد قوى جاذبيتها منذ بروز الفضاء الاقتصادي الأوربي[1].

أما المشروع المغاربي فقد ظل راكدا، ولم يفلح في تحقيق أي انجاز يذكر منذ ميلاد الاتحاد المغاربي سنة 1989، وهذا نتيجة التناقضات السياسية بين الدول المغاربية التي تعتبر المسؤولة الرئيسية عن هذا الجمود وهي تناقضات افرزها تسلط التوجه الدولتي في وسط المغرب العربي بالأمس وتحلله حاضرا بشكل يصعب التحكم فيه.

[1] حضر بشارة، **أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونى إلى قمة باريس** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2010) ص 118.

ففي غياب المشروع المغاربي وجدت بلدان المنطقة نفسها مجبرة على أن تفاوض وتدبير بشكل منعزل علاقاتها مع أوربا الموحدة. ومن هنا تأتي الضرورة المستعجلة بالنسبة للدول المغاربية لخلق شروط انطلاق المشروع المغاربي[1].

2-سيناريو النجاح: لقد عرفت العلاقات الأور مغاربية بعض التطورات الايجابية في مجال الشراكة الاور مغاربية ولا يقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية والاجتماعية فقط، و إنما يشمل أيضا المجالات الاقتصادية والسياسة، ويظهر هذا النجاح من خلال مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين والتي دعت في مضمونها إلى خلق برامج التعاون في مجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنمية البشرية.

كما سعى الطرفين إلى جعل المنطقة الأور مغاربية أكثر استقرار وأمنا والعمل على حل النزعات والأزمات بطريقة سلمية.

كما عملت على ديمقراطية الأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية وذلك من خلال تشجيع العمل الثقافي والحربي وكذا تشجيع البحث العملي والتكنولوجي كما عمل الطرفان على إنشاء منطقة التبادل الحر وذلك من خلال تحرير المبادلات المغاربية الناشئة عن الاتحاد الأوربي وذلك بتطوير عمليات التعاون بين الضفتي غرب المتوسط وذلك قصد التعجيل بتحديث الأنظمة الإنتاجية المغاربية وكذا إعادة هيكلتها كما تمكنت من جعل الصناعات المحلية المغاربية تنفرط في إستراتجية وتتكيف مع السوق الأوربية. وذلك ضمن عمليات تأهيل مجموع النظام الإنتاجي، والعمل على تشجيع وتطوير القطاعات الفاعلة لتحسين عملية الإنتاج في المنطقة.[2]

كما ساهم الرأسمال الخاص الاتحاد الأوربي في عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية للدول المغاربية ونذكر على سبيل المثال هنا أن الاتحاد الأوربي قد بادر بتمويل المشاريع

[1] كفاح عباس رمضان ، **المرجع نفسه**، ص

[2] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انشنة الحضارات وثقافة السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2006) ص 120.

الاقتصادية والعديد من الاستثمارات الصناعية التي لها قدرة تنافسية في إنتاج السوق. كما عملت على تحفيز القطاع الخاص لتكثيف مبادراته في السيرورة الصناعية والإنتاجية.

كما سعى الطرفان الأوربي والمغاربي على العمل من تقليص أعباء المديونية وكذا تعبئة الموارد المالية الأجنبية العمومية منها والخصوصية وذلك لإعطاء بدفعة فاعلة الاقتصاد المنطقة وكذا خلق شروط التنمية المستدامة[1].

أ-سياسيا وأمنيا: إن أهداف السياسية الأمنية الأورو مغاربية تنحصر في المحافظة على الاستقرار والأمن والحريات والتنمية ولا سيما أن أوربا الغنية والمتطورة تنظر باهتمام كبير إلى ما يجري في بلدان المغاربية والتي تحت مساحة واسعة من حوض المتوسط. فالدول الأوربية أدركت انه لا يحدث الأمن من الاستقرار السياسي مرتكز على التماسك الاجتماعي وينعم بوضع اقتصادي جيد وذلك من أجل مستقبل ايجابي وتعطي لمشروع الأورو مغاربي إمكانية النجاح.

ب-اقتصاديا: أدركت دول الطرفان إن الدبلوماسية الاقتصادية هي المدخل الأفضل لإسهامها بشكل جدي في دفع عملية التطور والتنمية لهذا سعى الطوفان إلى دعم وتشجيع الاستثمار الاقتصادي المتبادل وذلك عن طريق المفاوضات والبروتوكولات التي يعقدها الطرفان والتي من خلالها تسعى إلى تحسين ودعم القطاعات الاقتصادية كما ساعدت هذه المبادرات في تحقيق بعض التقدم في الدول المغاربية [2] .

ج: اجتماعيا: تعامل الطرفان في المجال الاجتماعي على دعم المجتمع المدني وكذا الجمعيات الأهلية ويشمل ذلك بعض الجمعيات الأهلية التي تتعارض سياسات أنظمتها لانتهاك كمنظمات حقوق الإنسان في بعض البلدان المغاربية التي لها حق أيضا في التعامل مع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في دول الاتحاد الأوربي كما سعى الطرفان إلى نشر وتعميم مفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والدولية وعولمة الاقتصاد وكذا

[1] حضر شارة، **المرجع نفسه**، ص 123.
[2] محمد ابو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة **السياسة الدولية**، ع 140، افريل 2000، ص 45.

مكافحة شتى أشكال التطرف والعنف والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من المخاطر التي تهدد المنطقة الأورو مغاربية كما ارتكزت على تطبيق مبادئ واضحة للعدل والمساواة أمام القانون والحق واحترام الكائن البشري وذلك بصرف النظر عن انتماءه الأثني أو الديني .[1]

هذا عن مجموعة مواضع نجاح مشروع الأور مغاربي فماذا عن مواضيع الفشل ؟

2-سيناريو الفشل: رغم النجاح الذي عرفته العلاقات الاورو مغاربية لكنها تعثرت وفشلت في تحقيق التكامل الاورو مغاربي نتيجة تدخل المصلحة الخاصة في مجال العلاقات الطرفان الأور مغاربي وظهور نوايا والوجه الحقيقي لكل طرف ومن مواضع الفشل نذكر:

أ- على الصعيد الاجتماعي والسياسي:

1-التناقضات والتعارضات الأوربية الداخلية:

إن التعارض الأوربي الداخلي خلق موقف تركيبي ليس في صالح المغرب العربي سواء على مستوى التجاري أو المالي أو الاجتماعي.

فمشروع 5+5 لم يتقدم من إطار خاص لبناء علاقات تداخل وتفاوت وجوار بين دول الجهة الغربية للمتوسط. فالاتحاد الأوربي يضع هذا التحدي في المقدمة في الجانب السياسي الأمني فهي ترى أن تزايد أخطار الاستقرار الجهوي يدعو إلى عمل تشاوري لكل دول العشر وذلك لإيقاف التطرف الأصولي وإنهاء التوترات و الأزمات والجريمة المنظمة والمخدرات والالتزام بتخفيض ضغوط الهجرة وان صعود الراديكالية الإسلامية كظاهرة معقدة هو نتيجة مجموعة من الظواهر التي تجعل من أوربا مسؤولية بشكل مباشر عن الاحتجاجات ضد التنمية السيئة واتساع الفقر والتهميش في مجتمعات غرب المتوسط[2].

2-تأثيرات الهجرة في سياسات التعاون الأورو مغاربي:

شكلت ظاهرة الهجرة من بلدان المغاربية إلى الدول الواقعة على شواطئ جنوب أوروبا بعدا مهما ومتميزا حيث شكلت هذه الظاهرة تحديا أمام تعزيز الشراكة الاورو مغاربية

[1] محمد سعدي ، **المرجع نفسه**، ص 125.

[2] وليد الشيخ اوروبا وقضية الهجرة... معضلة الامن والاندماج، **السياسة الدولية** ،ع 165، جويلية 2006، ص 60.

وهذا نظرا لعواقب هذه الهجرة التي تعتبر كمسئولة مباشرة في ظهور بعض المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وأنها تمثل الدافع الرئيس في ظهور البطالة و الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما يرى الطرف الأوربي إلى فيضان الهجرة البشرية من المنطقة المغاربية يؤدي إلى فقدان الفرص الاقتصادية فيها باعتبارها تهديدا أمنيا، كما تؤثر في ظهور حالات العنصرية. و أن للهجرة انعكاسات سلبية على بلدان المغاربي لجهة هجرة الأدمغة منها إلى الدول الأوربية ، وهذا ما يؤثر في عملية التنمية فيها مستقبلا[1].

ب- على الصعيد الاقتصادي و الأمني:

لقد ساهمت السياسة الاقتصادية الأورو مغاربية في تغير وفشل المشروع 5+5 وهذا نتيجة الآثار السلبية التي انعكست على دول الطرفان وبالأخص الطرف المغاربي ويظهر ذلك في انتهاك الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بلدان المنطقة المغاربية في أسواق دول الاتحاد الأوربي.إضافة إلى السلبيات الناجمة عن المشاريع المشتركة والممولة أساسا بواسطة القروض الأجنبية.

ومن المتوقع أن يكون أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات المغاربية مهددة بالقضاء عليها التأثير فيها سلبا نظرا لتقدم الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوربي التي تستفيد من إقتصادات الإنتاج بسبب ضخامة السوق.

وتقوم هذه الشراكة الاقتصادية بين الطرفان على الانتقاء وعدم التكافؤ، فهي تميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية خوفا من المهاجرين[2] .

[1] **المرجع نفسه**، ص 65.

[2] عامر لطفي، البعد السياسي و الامني في الشراكة الأورو متوسطية ، **المستقبل العربي**، ع 340، جويلية 2007، ص 114.

إن المنطقة المغاربية بثرواتها النفطية ومواردها الاقتصادية وسوقها الاستهلاكية الواسعة تمثل القلب الذي يضخ دماء الحياة في شرايين اقتصاد أوربا وأن أمن أوربا واستقرارها لا يتحقق إلا في ظل استقرار الدول المغاربية.

وان العلاقات الاقتصادية أو الأورو مغاربية لا تشكل جو التبادل الخبرات ولاستثمارات التي تقتصر على جانب واحد و ممدود في النشاط الاقتصادي.

فالعلاقات الاقتصادية الاور مغاربية تتخللها مجموعة الصعوبات التي دفعت بالطرف الأوربي إلى بذل جهود لهدف تحسينها وتطويرها وأن الطرف الأوربي يسعى دائما لحماية مصالحه الإستراتجية في المنطقة المغاربية التي تهدف إلى ربط دول المغرب العربي اقتصاديا بالدول الأوربية وكذا خلق تبعية اقتصادية في المنقطة المغاربية. ولعلى أفضل وصف للعلاقات الاقتصادية الأورو– مغاربية تترجمها كلمة الملك المغربي حسن الثاني وذلك إن المغرب العربي "شجرة تمتد جذورها في ارض إفريقيا، بينما تمتد أغصانها و أوراقها إلى أوربا "[1]

ج التدخل الطرف الأمريكي في المشروع الأورو مغاربي:

إن اصطدام المبادرات الأمريكية المنافسة لمشروع الشراكة الأورو مغاربة يشكل أكبر عائق في الفشل من تحقيق التكامل لهذا المشروع الأورو مغاربي.

لمبادرة إيزنستات المقترحة لبرامج استثمارية في دول المغرب العربي بقيمة 2 مليار دولار. وبإضافة إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن والهادفة إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط. كل هذه العوامل تؤكد استمرارية الصراع الأمريكي والأوروبي حول احتواء المنطقة وكذا استمرار الاهتمام والتواجد الأمريكي في المتوسط وما يضمن ذلك وجود الأسطول السادس الأمريكي في حوض المتوسط. كل هذا أثر سلبا على العلاقات الأور مغاربية خاصة المرتبطة منها بالأمن.[2]

[1] علي الحاج، **المرجع نفسه**، ص 229.
[2] عامر لطفي، **المرجع نفسه**، ص 120

خلاصة الفصل:

إن عجز نجاح المشروع الأور مغاربي يرجع إلى ظهور مجموعة من التحاديات الجديدة مثل: الهجرة والإرهاب وبالإضافة إلى اقتصار هذا المشروع للإرادة السياسية الموحدة إضافة إلى إخفاءات التنمية والنمو الديمقراطي السريع انعكس سلبا على المشروع وساعد على ازدياد التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية مما استلزم اللجوء الطرفان إلى إيجاد مشاريع جديدة الاستيعاب هذه التحولات.

الـخاتمـة

تعتبر المنطقة الأورو مغاربية كفضاء جيوستراتجي كبير في قلب العالم، كما تشكل عمودا فقريا لعدد من المجتمعات التي يرتبط بعضها بالأخر وذلك من خلال شبكة كثيفة من المبادلات والتفاعلات التجارية والتكنولوجيا والعملية والروحية وبالتالي فقد شكلت هذه المنقطة بأهميتها الإستراتجية محورا أساسيا لسياسات الدول الكبرى، فمنذ الحرب العالمية الكبرى الأولى و امتددا إلى الثانية وما تبعها من تنافس دولي على منطقة حوض المتوسط وصولا إلى الحرب الباردة وما نتج منها، بقيت المنطقة الأورو مغاربية أكثر المناطق إستراتجية وحيوية في العالم.

ولقد شكلت مبادرة 5+5 إطارا جديدا للعلاقات الأورو مغاربية، كونها إرتكزت على مبدأ المشاركة الإقتصادية وليس على مبدأ التبعية، حيث تمكنت دول الاتحاد الأوربي من خلال دعمها الاقتصادي والاتفاقيات المبرمة مع بلدان المغاربية من التدخل بشكل مؤثر في الشؤون الداخلية للدول المغرب العربي والعمل على الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة المغربية لذا سعت الدول الأوربية إلى ربط اقتصادات البلدان المغاربية بنيويا بالاتحاد الأوربي و ذلك عن طريق تشجيع التدفقات الإستثمارية المباشرة داخل المنطقة المغاربية.

*ومن أجل تجاوز هذه العقبات والتحديات لابد على الدول الأورو مغاربية أن تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدم ملموس في قضاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وليس فقط كيفية الحصول على أكبر قدر من المكاسب والمنافع مما يساعدها إلى الوصول إلى المساواة الحقيقية التي يمكن أن ترتكز عليها الشراكة الأورو مغاربية.

* وعلى أطراف هذه المبادرة أن لا تبقي جهودها منحصرة في القضايا الأمنية فقط لكنها لابد أن تشمل محاور إقتصادية و إجتماعية وثقافية وكذا العمل على التنسيق

المشترك للظواهر الأخرى المؤثرة على أمن المتوسط عموما. مثل إيجاد الحلول لقضايا الهجرة و الإرهاب وكذا الجريمة المنظمة وذلك بتحسين أوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية وذلك بدعم من طرف الدول الأوربية.

*ومن أجل تحقيق غد أفضل يسوده السلم و الأمن على الدول الأطراف تجسيد وتطبيق برنامج حقيقي وجدي بنظر إلى مواضع الخلل ويبحث في جذور الأسباب التي تقف وراء عجز وفشل نجاح الشراكة الأورو مغاربية، وذلك لن يتحقق إلا بتنازل دول الأطراف عن جزء من مصالحهم في المنطقة.

من خلال هذا نستنتج أنه:

*إن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو مغاربية لن يكون في الغد القريب لأن استمرار هذه الحالة اللأمن يبقى رهينا بتحقيق التكامل والتوافق بين المشاريع المطروحة والحقل التطبيقي لها.

فمبادرة منتدى 5+5 جاءت كسبيل للإنعاش روح مسار برشلونة وكسعي لتحقيق الاهداف والمصالح المشتركة وذلك عن طريق البحث في القضايا التي تهم منطقة غرب المتوسط في ظل المخاطر الأمنية الجديدة التي لا يمكن للدول الأطراف أن تتحملها لمفردها.

*فمن الأفضل تجسيد تعاون تدريجي في المنطقة والعمل على حل العلاقات الثنائية على غرار تلك النزعات بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية وكذا تلك الخلافات التاريخية الجزائر– فرنسا والمغرب إسبانيا وكذا العمل والتنسيق المشترك من أجل التصدي للخطر والهيمنة الأمريكية في المنطقة. ***"وفي الأخير نختم بكلمة الملك حسن الثاني "المغرب العربي شجرة تمتد جذورها في أرض إفريقيا بينما تمتد أغصانها و أوراقها إلى أوروبا".***

قائمة المراجع

1-الكتب:

1-حداد (ريمون)، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، نظام فوضي أم فوضي في ظل العولمة** (بيروت: دار الحقيقة ،2000).

2-إبراهيم عبد التواب (أحمد)، **أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه ومفترضاته ومصادرة** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر ، ط1، 2009).

3-شميشم (رشيد)، **مناهج العلوم القانونية** (دار الخلدونية والتوزيع، ط 2، 2006).

4- العفاس عمر (إبراهيم)، نظريات التكامل الدولي والإقليمي (منشورات جامعة فاريونس، ط1، 2008).

5-جندلي (عبد الله)، **النظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: الدار الخلدونية ، ط،1، 2007).

6-علي عبيد (نايف) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التعاون إلى التكامل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2، 2002).

7- الإبراهيمي (عبد الحميد)، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات العربية ، ط1، 1996).

8-خلف أبو(هاني)، المجموعة **الأوربية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط** (القدس: الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية ، ط1، 1989).

9- صادق (عبد المجيد)، **أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي** (القاهرة: جامعة القاهرة ط1، 1976).

10-كامل (تامر)، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي و الإستراتجية تحقيقه** (العراق: وزارة الثقافة والإعلام ، ط.1، 1976).

11-عرفة (خديجة)، **الأمن الإنساني** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ط.2، 1979).

12-عودة جهاد، **نظريات و إشكاليات** (الجزائر: دار الهدي للنشر والتوزيع ط، 2، 2005).

13- شافي نادر(عبيد العزيز) **تبيض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الجلي الحقوقية** (بيروت: ب د ن، 2001).

14-عبد اللطيف (عبد العالي محمد)، جريمة الإرهاب، دراسة مقارنة (القاهرة: دار المنطقة العربية، 1994).

15- أبو القاسم خشيم مصطفى (عبد الله)، **الشراكة الأوربية المتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة** (لبنان : معهد الإنماء العربي ، ط 2، 2002).

16-بخوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة (الجزائر: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط.2، 2006).

17-الجلي (عباس)، **مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب: دراسة قانونية ومصرفية** (بيروت: البلاد العربية، ط.1، 2003).

18-شافي نادر (عبد العزيز) **تبيض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الجلي الحقوقية** (بيروت: ب د ن، ط.1، 2001).

19-فرج الله سمعان (بطرس)، **مصر والدائرة المتوسطية الواقع والمستقبل 2020** (القاهرة: دار الشروق ، ط. 2، 2002).

20-التميمي محمد (رضا)، **الهجرة الغير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، ط.1، 2011).

21- بن حمد الحنايا (ناصر)، **الهجرة الغير شرعية** (العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 2، 2013).

22-بن بوعزيز (آسية)، **سياسة الاتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة الغير شرعية** (جامعة باتنة : بدن، ط2، 2015).

23- المخادمي عبد القادر (رزيق)، **جهرة الكفاءات واتجاهاتها** (الجزائر: دارهومة للطباعة ط.1، 2002)

24-الحاج (علي)، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005).

25-سلمان النجار (باقر)، **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : ط1، 2001).

26- ينون (مصطفى)، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006)
27- ولعلو (فتح الله)، المشروع المغاربي والشراكة الأور متوسطية، (المغرب: دار تبقال للنشر، ط1، 1997).
28- أبو خلف (هاني) ، المجموعة الأوربية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (القدس: الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، ط 1، 1989).
29-الهرماسي (محمد عبد الباقي)، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999).
30- بشارة (خضر)، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1993).
31-سعدي (محمد)، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارات وثقافة السلام،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

2-المجالات:

1-المنذر (الدرقي)، من التقارب المتوسطي، إلى الحوار 5+5، **البرلمان العربي**، دمشق، بادر، ع102، (ماي 2007).
2-رفاغ (عادل)، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة **دفاتير السياسة والقانون**، ع 5(جوان 2011).

3-بولعراس (بوعلام)، لماذا تنشر المؤسسات المالية الدولية من أوضاع إفريقيا المزرية؟ **مجلة الجيش**، ع 448، (جانفي 2007).
4-المجدوب (طه)، الأمن الأوربي المتوسطي من جهة نظر مصرية، **السياسة الدولية**، ع 124، (أفريل 1996).

5-المكاوي (فهمي)، أوربا والبحر المتوسط، **السياسة الدولية**، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتجي، ع 132، (جوان 1995).

6-ناصف (يوسف)، حدود الدور الأمريكي في الشرق الأوسط **المستقبل العربي**، بيروت: ب ب د ن ع 215 (جوان 1997).
7-عوني (مالك)، موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، **السياسة الدولية** مصر : الدراسات السياسية و الإستراتجية ع 118(1994)
8-رضوان (سمير)، الهجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، **السياسة الدولية** بدن، ع 165(جويلية 2006).
9-عبد الناصر (وليد محمود)، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندات التطرف **السياسة الدولية**، ع 124 (أفريل 1996).
10-غالي (سامح)، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية –متوسطية ، مؤتمر فالتا **السياسة الدولية**، ع 129، (جويلية 1997).
11-السقاف (محمد علي)، اليمن والإتحاد الأوربي، **السياسة الدولية**، ع 132 (أكتوبر 2000).
12-صبري (عبد الرحمان)، مستقبل العلاقات العربية –الأوربية: من الجوار إلى الشراكة، **شؤون عربية** ، ع 90(جوان 1997).
13-شريط (عابد)، الاندماج الاقتصادي للدول المغاربة مع الإتحاد الأوروبي **المجلة السياسية**، ع 153، جوان 2003.
14-شعلال(جاسم)، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي،بحث في جغرافيا السياسية،مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ع 4، (أفريل 2011).
15-صالحي (صالح) ، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، ع 2، (ماي 2003).
16- رمضان كفاح (عباس)، تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية **مجلة دراسات إقليمية**، ع 16،(جوان 2009).
17- أبو العينين (محمد)، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، **السياسة الدولية**، ع 140، (أفريل 2000).
18- النسيخ (وليد)، أوروبا وقضية الهجرة... معضلة الأمن والاندماج **السياسة الدولية**، ع 165، (جويلية 2006).

19-لطفي (عامر)، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورو-متوسطية **المستقبل العربي**، ع 340، (جويلية 2007).

3-المواقع الالكترونية:

1-http://aldjazera.net.12/05/2016

- عبد التور بن عنتر الإتحاد المغاربي...."بين الواقع والاقتراض".

2-http://aldjazera.net.12/11/2016

- فايق حسن جاسم الشجيري: البيئة والأمن على الرابط:

3-http://w.wwannaba org/nbahome/nba72/beea.htm.

- مجدوب عبد المؤمن "هاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأور مغاربية على الرابط:

4-http://www.haras-naseej.com/detail.asp.

-جبريل محمود. التحديات الأمنية في الحوض المتوسط على الرابط//

5-https.www.facebook.com/notes.

4-الندوات والملتقيات:

1-مالكي (أحمد)، **الاتحاد المغاربي و رهانات التكتلات الإقليمية**، قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة 2013/02/18/17.

2- الأخضر(عمر الدهمي) **دراسة الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية للعلوم الأمنية، العربية السعودية 2010/02/8.

3- بخوش (مصطفى)، **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط قسنطينة 29-30 أفريل 2008.

4-حمدوش (رياض) **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في تطورات العلاقات الدولية** امن أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط قسنطينة 29-30 أفريل 2008.

5-الكتب باللغة الأجنبية:

1-STEPHEN (Walt) l'international relations : one world, many theories » foreign policy spring 1998..

2- LOUIS, (Blin). Les relations économiques entre la CEE et les pays Maghreb l'Europe et la France éditions CNRS 1992.

3-CLAIDE SAUTUCCI (jean), le plan quinquennal marocain « Le grand Maghreb juin 1983.

4-REBERT PERRIN (Emile). Les grands problèmes internationaux, paris Masson 1994.

5-ETIEUNE (Bruno), Algérie : cultures et révolution, histoire immédiate paris étudions de seuil :1997.

6-المذكرات والرسائل :

1-برد (رتيبة) ، الحوار الأورو- متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009 .

2- مولاهم (مريم) السياسة المتوسطية الفرنسية التطور، الأبعاد، الاستراتجيات **مذكرة** لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010.

3-فاطمة فيلالي، مستار التعاون في حوض المتوسط- الشراكة الأورو- مغاربية نموذجا **رسالة** دوكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر 2009.

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول

مبادرة 5+5 : إطار نظري ومفاهيمي

المبحث الأول :إطار نظري لمفهوم التعاون 11

المطلب الأول: مفهوم شامل لمصطلح التعاون 11

المطلب الثاني: أهم المصطلحات المرتبطة لمفهوم التعاون 13

المطلب الثالث : النظرية المفسرة لمصطلح التعاون 16

المبحث الثاني: الأمن في إطار منظورات العلاقات الدولية 18

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور التقليدي إلى المعاصر 19

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة لمصطلح الأمن 22

الفصل الثاني

الإستراتجية الأمنية والاقتصادية لمبادرة 5+5

المبحث الأول: سياسات الأمنية لمبادرة 5+5 في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة..... 28

المطلب الأول: مفهوم مبادرة 5+5 وأهم خلفياتها التاريخية والإستراتجية..... 29

المطلب الثاني: أثر المخاطر الأمنية على مبادرة 5+5.....37

المطلب الثالث: بوادر 5+5 لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة 46

المبحث الثاني:آليات وأسس مبادرة 5+5 في تحقيق التكامل الاقتصادي الاورومغاربي 59

المطلب الأول: مستويات تعاون الاقتصادي الاورو مغاربي.....60

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة المغاربية.....65

الفصل الثالث

التحديات و معوقات مبادرة 5+5 في التحقيق التكامل الاورو مغاربي

المبحث الأول: معوقات التكامل المغاربي 71

المطلب الأول: المعوقات السياسية 71

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية 74

المبحث الثاني: تحديات سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية.....79

المطلب الأول: مقارنة التفاوت الدول الأوربية بالاتحاد المغاربي في مجال العلاقات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية 80

المطلب الثاني: تقييم مبادرة 5+5.....84

خاتمة.....91

قائمة المراجع 93

ملخص 100

فهرس 102

الملخص

تم الإعلان الرسمي لحوار 5+5 في 26 أكتوبر 2001 مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو حوار يجمع بين 10 دول، خمسة منها أوربية شمال المتوسط: فرنسا– إسبانيا –إيطاليا– مالطا– البرتغال و خمسة منها إفريقيا : جنوب المتوسط: الجزائر – المغرب– تونس– موريطانيا– ليبيا.

وقد عملت الدول الأعضاء على جعل المنطقة كفضاء سياسي يسود فيه الأمن الاستقرار، وزرع مبادئ الديمقراطية والثقافية والاجتماعية في المنطقة الاورو مغاربية.

هذا الحوار تجسد في مجموعة من القواعد الأساسية: حيث تتمثل القاعدة الأساسية في: الحوار الذي هو السبيل الوحيد لبلوغ أهداف هذا المشروع و إيجاد الحلول السلمية لقضاياه.

–حرية تنقل الأشخاص والسلع وتشجيع المبادلات التجارية ومن خلال هذا الحوار تم التعمق في العلاقات الاورو مغربية في العديد من المجالات: ففي المجال السياسي الأمني: سعى الطرفان إلى إيجاد الحلول للهجرة لسرية خاصة هجرة الأدمغة أما في المجال الاقتصادي: فقد شجعت الدول الأوربية الاستثمارات وكذا تمويل المشاريع الاقتصادية في المنطقة المغاربية وذلك قصد إنشاء منطقة التبادل الحر خلال 2010.

أما في المجال الاجتماعي: فقد سعى الطرفان إلى زرع قيم الديمقراطية وكذا العمل على مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وكذا الهجرة الغير شرعية.

Résume:

Le dialogue 5+5 est lancée officiellement le : 26 Octobre 2001 à l'occasion des événements de 11 Septembre 2001, rassemblant 10 pays : 5 pays de l'union européenne et 5 pays de nord Africaine (France- Espagne- Italie –Portugal- Malte + Algérie – Maroc- Tunisie – Mauritanie – Libye).

Les pays membres sont unis par une ambition commune qui est qui est de bâtir ensemble un avenir de paix, de démocratie, de compréhension humaine, sociale et culturelle pour les millions d'habitants de la région.

Le dialogue posait déjà les bases essentielles que sont un socle culturel commun, un dialogue politique régulier et la libération des échanges commerciaux et mettre la paix comme condition préalable à la libre circulation des bien et personnes.

En effet, les enjeux pausant L'UE à approfondir les relations avec ces voisins Magrébins sont multiples :

-La gestion des Flux migratoires, pour lutter contre immigration illégale, et contre la fuite des cerveaux.

-Un volet économique qui repose sur la mise en place d'un partenariat économique et financier et sur l'instauration progressive d'une zone de libre – échange d'ici 2010.

-Et maintenir une certaine stabilité dans la région : le théâtre de conflits comme : le terrorisme- les crimes-organisé et immigration illégale.